السنة السابعة | العدد 347 | 1 تموز 2018

سوريتنا

نازحون من محافظة درعا على الحدود مع الجدولان المحتل | 29 حزيران 2018 | عدسة علاء الفقير

www.souriatnapress.net
souriatna@gmail.com

هدن ومصالحات وتصعيد وتقطيع أوصال

النظام يعيد سيناريو الغوطة في درعا ويقترب من حسم المعركة

عناصر من «الجبهة الجنوبية» في مدينة درعا | 30 حزيران 2018 | عدسة محمد أبازيد

سوريتنا برس

بعد أن أنهى النظام ملف الغوطة الشرقية، سارع إلى الانتقال نحو درعا، متبعاً نفس السيناريو الذي استخدمه في السيطرة على الغوطة، بعد أن أثبت فعاليةً في إنهاء الملف الأصعب لدى النظام على مدار سنوات الثورة، ومن خلال تتّبع تفاصيل معركة الجنوب، نلاحظ تشابه إلى حد كبير بين خطة النظام في المعركتين، والتي جعلته يقترب إلى حد كبير من حسم مصير درعا لصالحه.

«المصالحات» حاضرة

تعمد قوات النظام قبيل كل معركة إلى استخدام أسلوب الحرب النفسية وعرض «المصالحة» على كل بلدة على حدة، في محاولة منها لتحييدها وإخراجها من المعركة التي تخوضها، واستخدم النظام هذا السيناريو في الغوطة، حيث تمكن عبر الاعتماد على أحد شخصيات «المصالحة» المدعو «بسام ضفدع»، في فرض مصالحة على بلدتي كفربطنا وسقبا، والتي وفّرت على النظام الكثير من الوقت والعتاد والعناصر.

وفي درعا استنسخت قوات النظام ذات الأسلوب، فاستطاعت تحييد بلدتي ابطع وداعل في البداية عبر تواصلها مع أشخاص داخل البلدتين، وعقب ذلك أعلن النظام عبر إعلامه السيطرة على بلدات الكرك وأم ولد والحراك ورخم والصورة وعلما والمليحة الغربية والمليحة الشرقية بريف درعا، بعد إبرام اتفاقيات «مصالحة» مع الأهالي.

وكشفت وسائل إعلامية أن (خالد المحاميد) نائب رئيس «وفد الرياض 2» يقود «مصالحة» في درعا، تقضي بتسليم مدن وبلدات درعا والقنيطرة إلى نظام الأسد، وتهجير المقاتلين والرافضين «للتسوية» إلى الشمال السوري، على غرار ما جرى في غوطة دمشق وحمص.

وقال الناشط الإعلامي أحمد المسالمة لـ سوريتنا: إن «النظام يسعى قبل فرض كل مصالحة، إلى تصعيد القصف والتدمير والقتل، حتى يشعر السكان بأن الحل الأمثل هو السماح لقوات النظام بالدخول بوجود قوات روسية وشخصيات محلية ضامنة في غالب الأحيان لعقد المصالحة، وفي حال لم ينجح القصف يلجأ إلى الحصار، كما فعل مع طفس لكي يجبر أهلها على التسوية».

وأفاد مراسل سوريتنا أن «قوات النظام لم تعتمد في اقتحام الغوطة الشرقية على المواجهة المباشرة مع فصائل المعارضة، وإنما اتبعت سياسة الأرض المحروقة، ووصل متوسط الغارات يومياً بحدود 150 غارة على مدار الحملة الأخيرة، ما أجبر فصائل المعارضة على الانسحاب، بينما كانت الكثافة النارية أقل في درعا، لعدم وجود أبنية تحمي المقاتلين وغالب المناطق أراضي زراعية مكشوفة وغير محصنة».

هدن وهمية

ويعتبر إعلان الهدن الوهمية أسلوب برع النظام في استخدامه، لإعادة تجميع القوات وتحديد نقاط الضعف وترك فسحة لعمل لجان «المصالحات»، كما أن له دور كبير في إضعاف الروح المعنوية لفصائل المعارضة، واتبعت قوات النظام سياسة الهدن الطويلة والقصيرة المتقطعة في الغوطة الشرقية، والذي أثّر بشكل كبير في سير العمليات، وفي تخفيف الضغط الدولي على الحليف الروسي والذي يكون دائماً الطرف الذي يفرض الهدنة ويحدد توقيتها، وبنفس الوقت كي يظهر بمظهر الحريص على حياة المدنيين.

واتبعت قوات النظام نفس الأسلوب في الجنوب السوري، ففرضت هدن وهمية مرتين في كل مرة 12 ساعة، إلا أنها كانت تكثّف عملياتها بشكل كبير خلال هذه الفترة.

وقال المحلل العسكري العقيد أحمد حمادة لـ سوريتنا: إن «النظام وروسيا اعتادوا على عدم الالتزام بأي وعود، فاتفاق كبير كخفض التصعيد في الجنوب، والذي كان برعاية دولية، تم خرقه تماماً وفتح معركة درعا، وبالتالي ليس من المستغرب أن يقوم النظام والروس أيضاً بخرق الهدن الوهمية التي أعلنوها في درعا، والتي تكون دائماً لخدمة مصالحهم».

تقطيع الأوصال

ولجأ النظام بعد فشل فرض «مصالحات» على بعض المناطق، إلى التقدم على الأرض، عبر تقطيع أوصال البلدات والمدن ليُسهّل السيطرة عليها واحدةً تلو الأخرى، وقطع خطوط الإمداد بين الفصائل.

واتبعت قوات النظام هذا السيناريو في الغوطة الشرقية، عبر تقطيع أوصال المناطق التي تسيطر عليها فصائل المعارضة، حيث قسّم النظام الغوطة إلى ثلاثة أقسام، ومن ثم فتح عمل عسكري على كل منطقة على حدا، فعقب سيطرة النظام على بلدة أوتايا، استطاع عزل ثلاث بلدات هي النشابية وحزرما وحوش الصالحية، فاضطرت فصائل المعارضة للانسحاب من البلدات دون أي مقاومة.

وتكرر التكتيك العسكري في الجنوب السوري، ونجحت قوات النظام في المرحلة الأولى منه في السيطرة على بصر الحرير، ما أجبر فصائل المعارضة على الانسحاب من اللجاة خشية أن يتم حصارها.

ويرى مراسل سوريتنا أن «قوات النظام الآن في طريقها لتنفيذ المرحلة الثانية، وهي قطع الاتصال بين الريفين الشرقي والغربي من نقطة كتيبة الدفاع الجوي جنوبي مدينة درعا، وبنفس الوقت تسعى لإنهاء السيطرة على كامل الريف الشرقي للوصول إلى معبر نصيب، لتبدأ المرحلة الثالثة التي تتضمن تقطيع أوصال الريف الغربي».

فشل المفاوضات

من جانب آخر، شهد الجنوب السوري اجتماعاً بين ممثلين عن الفصائل المقاتلة وعدد من الشخصيات المدنية من جهة، وضابط روسي برتبة جنرال وممثل عن النظام من جهة أخرى، حيث طالب الجانب الروسي الفصائل بتنفيذ عدة شروط مقابل إيقاف التصعيد ضد درعا وريفها، والتوصل إلى اتفاق «مصالحة» يُنهي القتال.

وتضمنت الشروط الروسية مطالبة الفصائل بتسليم سلاحها الثقيل والمتوسط للشرطة الروسية خلال الأيام الأولى من الاتفاق، في حين يتم تسليم السلاح الخفيف خلال تسوية أوضاع المقاتلين.

كما طالبت روسيا بدخول الشرطة التابعة لها وللنظام إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المقاتلة، إضافةً إلى تزويدها بأسماء المقاتلين من أجل عملية تسوية أوضاعهم خلال فترة لا تتجاوز العشرة أيام، على أن تكون روسيا هي الضامنة لهذه العملية، وتضمنت الشروط أيضاً أن يبسط النظام سيطرته على المعبر الحدودي مع الأردن.

في حين أكد ممثل النظام على تأجيل المطلوبين للخدمة الإلزامية لمدة ستة أشهر، وأن يتم تسريح الضباط المنشقين عنه.

وقال المتحدث باسم غرفة عمليات «البنيان المرصوص» الملقب بـ «أبو شيماء» إن «المفاوضات فشلت بسبب إصرار الروس على تسليم جميع المناطق للنظام السوري، مع رفض الخروج إلى الشمال»، موضحاً أن «الشروط التي يعرضها الروس مُذلّة بامتياز ولا يمكن القبول بها».

من جانبها، رفضت قوات النظام طلب فصائل المعارضة بدرعا البلد، البقاء في أحياء المدينة، وأن يكون معبر نصيب مع الأردن تحت سيطرتهم، مشددةً على رفض الطلبين بشكل قطعي، مع تمسكها بإنهاء ملف درعا بالكامل، بحيث لا تبقى أي منطقة خارج سيطرتها.

النظام والتنظيم يحاصران النازحين والأردن تغلق حدودها

سوريتنا برس

يستمر نزوح آلاف العائلات من ريفيّ درعا الشرقي والغربي، مع تصاعد الحملة العسكرية على المحافظة، واصطدم النازحون بواقع مؤلم، في ظل منع الأردن وإسرائيل لهم بعبور الحدود، وتضييق حواجز النظام و«تنظيم الدولة».

وقال محمد الهواري المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في الأردن لرويترز، إن عدد النازحين في جنوب سوريا زاد بأكثر من ثلاثة أمثال ليصل إلى 160 ألفاً في المعارك الدائرة في المنطقة حالياً، مضيفاً أن المفوضية تتوقع زيادة هذه الأرقام لاحقاً.

ولكن أكد نائب رئيس «مجلس محافظة درعا الحرة»، عماد البطين لـ سوريتنا أن «حجم النزوح شمل كامل أرجاء المحافظة»، مشيراً إلى أن «عدد النازحين تجاوز الـ 700 ألف نسمة، وسط عجز مجلس المحافظة والمجالس المحلية عن تقديم أدنى الخدمات بسبب الضعف المادي».

وأضاف البطين «تواصلنا مع منظمات المجتمع المدني، وكان ردّ العديد منهم، أنه يتم تصنيع الخيام محلياً، مؤكدين أن البنى التحتية للمحافظة خارج الخدمة»، مشيراً إلى أن «بلدات وقرى ريف المحافظة الشرقي باتت مناطق منكوبة».

الحدود مغلقة

ومع تصاعد القصف والمعارك لجأ النازحون نحو الحدود، لكن الأردن أكدت استمرارها في إغلاق الحدود، وعدم السماح للنازحين بالدخول إلى أراضيها، وبنفس الوقت، أعلن الجيش الإسرائيلي أنه لن يسمح بمرور اللاجئين السوريين الفارين من القصف إلى داخل حدوده.

وعقب إغلاق الحدود اضطر النازحون إلى افتراش العراء تحت أشعة الشمس الحارقة، وسط ظروف معيشية صعبة، حيث تفتقر المنطقة للخدمات الأساسية من خيام وحمامات، إضافةً لانتشار الحشرات والعقارب، والتي أودت بحياة 5 أطفال وإصابة 21 آخرين، في السهول المحيطة ببلدة الطيبة شرقي درعا على الحدود السورية الأردنية، جراء لسع العقارب خلال الليل، وعدم توافر المواد الطبية اللازمة لإسعافهم.

وأكد مدير المكتب الإعلامي في الدفاع المدني بدرعا، عامر أبازيد لـ سوريتنا: «أن «فرق الدفاع المدني عاجزة عن تقديم أي خدمات في الريف الشرقي، بعد خروج المستشفيات ومراكز الدفاع المدني عن الخدمة بفعل الغارات الجوية».

وتُظهر الصور التي نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي، انتشار آلاف المدنيين أمام الأسلاك الشائكة عند الحدود الغربية لدرعا، كما تظهر عجز موظفي الأمم المتحدة الذين اكتفوا بمشاهدة معاناة المدنيين.

وقال الناشط الإعلامي في درعا، محمد شباط: «بلغت نسبة نزوح أهالي المحافظة 100٪، حيث بدأ الأمر بنزوح نحو مناطق أكثر أمناً، إلا أن امتداد القصف لجميع المناطق، دفع بأكثر من 200 ألف نسمة من الريف الشرقي للنزوح القسري وافتراش العراء في قرى بريقة، بير عجم، رفيد الأصبح، العشة، الحيران، صيدا، كودنا، على طول الشريط الحدودي مع الأردن والجولان المحتل».

وأطلق مواطنون أردنيون على مواقع التواصل الاجتماعي، هاشتاغ بعنوان «افتحوا الحدود» لاستقبال السوريين العالقين على الحدود السورية الأردنية، ليتصدّر الهاشتاغ قائمة التغريدات الأكثر تداولاً في الأردن.

ولكن سرعان ما صرّحت الحكومة الأردنية على لسان وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، جمانة غنيمات، أن المطالبة بفتح الحدود للاجئين أمر لا يستطيع الأردن الاستجابة له.

تضييق من النظام والتنظيم

وفي المقابل، قال الأمير زيد بن رعد الحسين مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في بيان له: إن «مقاتلي «تنظيم الدولة» في منطقة حوض اليرموك غربي درعا، لا يسمحون للمدنيين بمغادرة المناطق الخاضعة لسيطرتهم»، محذراً من تأزم الوضع الإنساني في درعا، بسبب استخدام التنظيم المدنيين كرهائن ودروع بشرية.

وأضاف الحسين أن «بعض نقاط التفتيش التابعة للنظام وميليشياته، تتقاضى مئات الدولارات من المدنيين

هل يجهض النظام «قوات شيخ الكرامة» في السويداء؟

سوريتنا برس

مع اشـتعال معركة درعا، سـعت قوات النظام للزج بأبناء الطائفة الدرزية بمدينة السـويداء في المعركة، بغيـة توريطهـم فيهـا وفرض سـلطته عليهم من جديد، لاسـيما وأنه لا يملك سـلطة فعليـة على أبناء السويداء، فلجأ لاستمالتهم، إلا أنه فشل في ذلك.

شعر النظام بزيادة سطوة حركة «شيخ الكرامـة» والتـي تضم عناصراً مسـلحة مـن أبنـاء السـويداء، وسـعى إلـى الحد منهـا لما شكّلته تلـك الحركة من سـند لأبنـاء السـويداء الممتنعين عـن الخدمة العسـكرية الإلزاميـة، فاغتـال النظـام زعيـم «الحركة» الشـيخ وحيد البلعوس، فـي أيلول 2015، ومع بـدء معركة درعا، وجـد الأسـد فيها فرصـةً مواتيةً لبسـط سـيطرته على السويداء وإجهاض «قوات شيخ الكرامة».

محاولة إحداث شرخ داخلي

تنامـت خـلال الفتـرة الماضيـة الحركات المجتمعيـة المناهضـة للنظـام فـي محافظـة السـويداء، وتحـول بعضهـا للجانـب المسـلح بهدف حمايـة المنطقة ضد أي اعتـداء محتمل، وخاصةً أن الريف الشمالي الشرقي للمحافظة مفتوح على البادية السـورية التـي تضم عـدداً من القـوى، كالنظام والمليشيات الشـيعية و«تنظيـم الدولـة» وفصائـل المعارضة والتحالف الدولي.

كما أن تلاقي الحدود الغربية للسـويداء، مع الحدود الشرقية لمحافظة درعا، أعطت المبرر للنظام لتشكيل ميليشيات موالية له، وإدخالها إلى السـويداء، بحجة حماية أبنـاء المنطقـة من الخطـر المحتمل من درعا، وبذلك يستطيع النظام إيجاد شرخ في البيـت الداخلـي للسـويداء، بين من يود القتال في صفوف تلك الميليشـيات، أو البقـاء ضمن القـوات المحلية من أبناء السويداء.

الباحـث الدكتور جمال الشـوفي، قال في حديثه مع سـوريتنا إن «النظام اسـتطاع اختـراق المدينـة وتشـكيل ميليشـيات موالية تتبع له مباشـرةً وبشكل مركزي، أهمها جمعية البسـتان والحـزب القومي الاجتماعـي والدفـاع الوطنـي، لكن هذه الميليشيات لا تمثل أهالي السويداء أبداً».

وأضـاف الشـوفي أن «وجـود عـدة قوى بالسـويداء تختلف في أسـباب تواجدها، عزز قـدرة النظـام علـى اختـراق البيت الداخلي في السـويداء، وخاصـة بوقوفه ضـد القـوى الرافضـة للدخـول معه في صراعاته كقوات شيخ الكرامة».

الروس يصطدمون مع «قوات الكرامة»

وسـعى النظـام إلـى الاعتمـاد عـل الـروس لاسـتمالة الـدروز فـي المعركة وإنهـاء سـطوتهم، حيـث عقـد وفد من مركـز «المصالحـة» الروسـي اجتماعـا مع شـخصيات مـن السـويداء لمناقشـة التهديـدات في المنطقة، والدور المرتقب من أبناء المدينة في معركة درعا.

وخـلال الاجتمـاع اتهـم الوفـد الروسـي بعـض أبنـاء الجبـل «بالإرهـاب»، فـي إشـارة «لقـوات الكرامة»، وطلـب منهم تسـليم أسـلحتهم والمطلوبيـن للخدمة العسـكرية، لكن الوجهاء أكـدوا ألّا وجود لأي منظمـة إرهابيـة فـي المنطقـة، وجميـع القوات الموجـودة هي من أهالي السويداء، وهدفها حماية المنطقة من أي اعتداء.

مـن جهتهـا رفضـت «قـوات الكرامـة» ادعـاءات الـروس ووصفت روسـيا بدولة احتلال، وأصـدرت بياناً أكدت فيه وقوفها على الحياد الإيجابي مما يحدث في درعا، وعبّـرت عـن رفضهـا الانخـراط في أي صراع داخلي بين أبناء الوطن.

وأكـدت «قـوات الكرامـة» أنهـا على أتم الجاهزية للرد على أي تصعيد من أي جهة كانت، محذرةً أن «أي اعتداء على شاب من شـباب الجبل»، هو بمثابة «إعلان حرب»، واعتداء على أهل السويداء دون استثناء.

ويرى الباحث الشوفي أن «الروس وقوات النظام يسـعون لابتزاز الأهالـي، وايجاد طـرق لتجنيـد أبنائهـم فـي الجيـش»، مشـيراً إلـى أن «عـدد المطلوبيـن لـدى النظـام يقدّر بيـن 30 و40 ألفاً من أبناء السويداء».

وأضاف أن «الروس هددوا الأهالي بتدخل الإيرانييـن فـي المنطقـة مالم يرسـلوا أبناءهـم للقتـال بجانـب قـوات النظام، وبالتالي ما قام به الروس موجه للمجتمع الأهلـي وللحـركات التـي تمثـل أبنـاء السـويداء كقوات شـيخ الكرامة، وخاصةً أن الميليشـيات التي يدعمها النظام قليلة العدد وليس لها أي ثقل مجتمعي».

وبعد بيان «قوات الكرامـة» إعلان الحياد ورفض التصنيف الروسي لـ «حركة رجال الكرامة» بـ»الإرهاب»، تعرضت السويداء لقصف بقذائف الهاون طال شارع الكويت ومنطقـة الهـلال الأحمـر والفـرن الآلي، والتي وصفها ناشـطون بأنها مسـتهدفة من قبل النظام كنوع من الانتقام.

بينمـا قامـت مجموعة من حركـة «رجال الكرامة» باعتراض طريق رتل عسـكري لقوات النظـام دخل إلى قريـة المزرعة، المعقـل الرئيـس للحركـة، ومنعته من المرور والتمركز على أطراف البلدة.

«تنظيم الدولة» ورقة النظام الرابحة

أعلن الأسـد عـن حملة عسـكرية مطلع شـهر حزيـران الماضـي لطـرد «تنظيم الدولة» من المناطق التي يسـيطر عليها في شـمال وشـرق السـويداء نحـو عمق البادية، وسيطرت قوات النظام على عدة مناطـق منها خربة الأمباشـي وتل أصفر والمشـيرفة، ولكن مع بـدء معركة درعا سـحبت قوات النظام جزءاً من آلياتها من المنطقـة، ما مكّن التنظيم من اسـتعادة زمـام المبـادرة والهجـوم مـن جديـد، والسـيطرة علـى أغلـب المناطـق التـي خسرها.

ويرى محللون عسـكريون أن «الانسحاب يهـدف لإدخـال التنظيـم للمنطقـة مـن جديـد، والضغط على سـكان السـويداء وإجبارهـم علـى التعـاون مـع النظـام، كما أن اتصال الريف الشـمالي الشـرقي للسويداء ببادية الشـام المفتوحة باتجاه مناطق سيطرة قوات التحالف، يجعل من وجود التنظيم في أطـراف منطقة اللجاة من جهة البادية تهديداً وخلطاً للأوراق».

السويداء حاضنة لكل السوريين

من جهة أخرى، قال الصحفي المتخصص بشؤون الرأي العام يحيى الحاج نعسان لـ سـوريتنا: إن «النظام يحـاول اللعب على الإختلاف الطائفي، ولكن كسوريين يجب ألاّ يؤثـر علينا، فما يقوم بـه النظام من زرع الشـقاق بين أبناء البلد الواحد أصبح مفهوماً لدى الجميع».

وأضـاف الحاج نعسـان أن «شـن النظام هجماتـه نحو درعـا من مناطـق تواجده فـي الريـف الغربـي للسـويداء، لا يعني رضى أبناء السـويداء عما يقوم به الأسد ومشـاركتهم لـه، فأهـل تلـك المنطقة مسـلوبي الإرادة كمـا أهـل حمـاة، ولا يمكنهـم منـع قـوات النظـام مـن شـن هجمات تجاه إدلب».

فـي حيـن اعتبـر الباحث جمال الشـوفي أن «السـويداء اسـتضافت أهـل درعـا ودارياً ومـن كافـة المناطق السـورية، وهذه الاسـتضافة هـي رسـالة تضامن شـعبي، تعكـس عمـق وأصالـة سـكان السـويداء»، محذراً مـن أن «أي محاولات لإيجاد بـؤر توتر في المنطقـة بين أبناء الوطـن الواحد، والتي لن تخدم إلا النظام وإسـرائيل، كما يحصل الآن بين الساحل وإدلب».

مقاتلون من حركة «رجال الكرامة» في السويداء | فيس بوك

هل تقلب فصائل درعا الموازين؟

وفي ظـل المعطيـات الراهنة، أعلنـت الفصائل اتخـاذ قرارها بالصمود، وهنا يبقى التسـاؤل إلـى أي مدى يمكـن أن تصمد، وفي هذا الإطار قـال الصحفي أيمـن المحمـد: إن «الفصائـل عملياً ليسـت جديـة إطلاقاً في قتـال النظـام، حيـث يتطلـب الأمر منهم قطـع طريق إمداده باتجاه درعا المدينة ومحاصرته داخلها، وبالتالي إفشـال خطته في تقسيم درعا، لكن الفصائل تتبع أسلوب دفاعي بحت».

وفي سياق متصل، قال المحلل العسكري العقيد رياض الأسعد إن «العمليـات القتاليـة خلـف خطوط العـدو، وتوجيه ضربات نوعيـة لنقـاط محـددة تهـز حاضنته الشـعبية وتزرع الرعب فـي قلـوب شـبيحته»، مطالباً «بضـرب الأهـداف الروسـية لإحباط مخططاتها».

بدوره أوضح المحلل العسكري، العميـد أحمـد رحـال أن «هناك أمـران يخشـاهما الـروس وميليشـيات إيـران والأسـد، وهمـا حـرب الاسـتنزاف وحرب العصابـات، وهذا ما تعمل عليه فصائل الجنوب، وفي حال ركزت الفصائـل على تلك الأسـاليب، فإنها سـتربك حسـابات النظام وتقلب الموازين ضده».

إلا أنه، ووفـق ما نقلت صحيفة «هآرتـس» الإسـرائيلية، أن وزيـر الجيـش الإسـرائيلي، أفيغـدور ليبرمان، تعهّـد أمام الـروس بـألا تتدخّل إسـرائيل ولا تمنـع عـودة جيـش النظام إلى منطقة القنيطـرة بالكامل وإلى هضاب الجنوب الأخرى في درعا، وستسـمح بتولي النظام السـيطرة علـى ثـلاث نقـاط اسـتراتيجية هنـاك، الحدود مع الأردن جنـوب درعا، وتل الحارّة على الحدود مع إسرائيل، وبصر الحرير.

لتسمح لهم بالمرور، وناشد كافة الأطـراف توفيـر ممـر آمـن لمن يرغبون بالنزوح.

وأفـادت مصادر إعلاميـة أن مخيم الركبـان علـى الحـدود السـورية الأردنيـة لـم يشـهد أي حركـة نزوح خلال الأيـام الماضية، لقطع الطريق الواصلة إليه من قبل قوات النظام من جهة، و«تنظيم الدولة» من جهة أخرى، وأشـارت المصادر إلى أن 90 ٪ من المناطق المحيطة بالمخيـم يسـيطر عليهـا النظام، و10 ٪ تحت سيطرة التنظيم.

إسرائيل والأردن تلمعان صورتهما

مـن جهة أخرى، سـعت إسـرائيل والأردن إلى استغلال وضع نازحي درعـا لتلميـع صورتهمـا، وقـال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، أفيخـاي أدرعـي، عبـر حسـابه فـي «تويتـر»: إن «جيـش الدفاع الإسـرائيلي جاهز لتقديم الدعم الإنسـاني للسـوريين الفارين داخل الأراضي السورية».

ونشـر أدرعـي تسـجيلاً مصـوراً يُظهر تقديم بعض المسـاعدات للنازحين على الحدود الإسرائيلية - السـورية، وتحـدث عـن تقديم نحـو 300 خيمـة و13 طـن غذاء، وثلاثـة أطنـان غـذاء للأطفـال ومساعدات لوجستية ومواد طبية.

وقـال محمـد الحمزة مـن نازحي بصر الحرير: «لم يستطع السكان إخراج ممتلكاتهـم، فالجميع خرج بملابسـه فقـط، كما أن النسـاء والأطفـال يفترشـون التراب دون أيّ خيام متوفـرة في المنطقة أو وجود للمنظمـات الإغاثية»، لافتاً إلـى أن «اسـرائيل أدخلت شـحنة مـواد إغاثيـة وطبيـة كمسـاعدة للنازحيـن، ولكنهـا غيـر كافيـة لأعداد النازحين جميعهم».

بدورهـا أعلنـت الأردن إرسـال مسـاعدات غذائيـة إلـى النازحين على الحدود، إضافةً لبعض الفرق الطبية، كما أشارت إلى أنها سمحت بإدخـال بعـض الحـالات الطبيـة الحرجة للعلاج في مشافيها.

وقـال الناشـط الإعلامـي أحمـد المسـالمة: إن «الأردن سـعت بعد الانتقـادات الكبيرة ضدهـا لعدم فتحهـا الحدود، إلى إرسـال بعض المسـاعدات التـي لا تغنـي ولا تسـمن من جـوع، وبنفس الوقت فعلـت إسـرائيل ذات الشـيء، كمحاولـة فاشـلة منهمـا لتلميـع صورتهمـا المشـوهة فـي نظـر الرأي العام حول العالم».

سيدة مسنة نزحت من درعا جرّاء الحملة العسكرية للنظام باتجاه الحدود مع الجولان المحتل | 29 حزيران 2018 | عدسة علاء الفقير

مؤتمر موحد للفعاليات المدنية والثورية لبحث مصير ريف حماة

تحضّـر فعاليـات مدنيـة وثوريـة فـي ريف حمـاة، لعقد مؤتمر عام يجمع أبناء المحافظـة، خلال الأيـام القادمة، لبحث مصيـر ريـف حمـاة الخاضـع لسـيطرة المعارضة، والوصول إلى مطالب موحدة وصيغـة تجمع أبنـاء الريف علـى كلمة واحدة.

وسـيضم المؤتمـر 200 شـخصية مـن الفعاليـات الأهليـة والمدنيـة والعسـكريين، مـن أبنـاء ريـف حمـاة الشمالي، والشـمالي الشرقي، ومنطقة «الطـار الغربـي وسـهل الغـاب، وجبل شحشبو».

وسـيتضمن المؤتمـر أيضـاً إقـرار آلية عمـل جديـدة، فيمـا يخـص التعامـل مـع الوضـع الجديـد للنقـاط التركيـة، والمطالبة بالمناطق التي استولى عليها نظام الأسد بعد مؤتمر آستانة4.

إتاوات على سكان ريف حمص الشمالي

من جهـة أخـرى، فرضت حواجـز قوات النظـام، «إتـاوات» علـى التجـار بريف حمص الشمالي، تصل إلى 10 آلاف ليرة سـورية على السـيارات الشـاحنة، التي تنقل البضائع من وإلى مدينة الرستن.

وأشـار التجار إلـى أن أقل مبلـغ يطلبه الحاجـز يصـل إلى 2000 ليرة سـورية، حيث تحدد المبالغ حسـب كمية البضائع والمواد الزراعية والمواشي المنقولة.

كمـا فرضـت قـوات النظـام «إتـاوات» علـى الأهالي في قـرى ومـزارع تابعة لمدينة الرسـتن، مقابل إيصال الكهرباء لمنازلهم، فيما لم تفتتح محطات الوقود بالمدينة.

واشـتكى فلاحون من انقطـاع الكهرباء عـن خط معمـل الإسـمنت فـي مدينة الرسـتن، محذرين من يباس المحاصيل الصيفية نتيجة عدم سـقايتها، بسـبب عدم قدرتهم على استخراج المياه.

إلغاء اتفاق بين «تحرير الشام» و«مجلس شورى سرمين» لملاحقة «تنظيم الدولة»

ألغت «هيئة تحرير الشـام»، اتفاقها مع «مجلس شـورى سرمين» بريف إدلـب، نتيجـةً لعدم قـدرة المجلس علـى إلـزام خلايا «تنظيـم الدولة» على ما اتفقوا عليه مع الهيئة.

وقال المسؤول الأمني في «الهيئة» سـعد الدين الصباغ لوكالـة «إباء»، إن العمل جاري على ملاحقة عناصر التنظيـم فـي مدينـة سـرمين وما حولها.

ويأتي إلغاء الاتفاق بعد سـاعات من توقيعـه بيـن «الهيئـة» و«مجلس شـورى سـرمين»، والـذي تضمـن تشـكيل قـوة تنفيذيـة مشـتركة بين الطرفين تشـرف على مداهمة الأهداف المحددة التابعة للتنظيم.

وتضمـن الاتفـاق كذلـك أن تبقى إدارة سـرمين عقـب انتهـاء الحملة لأهالي المدينة، فيما تتكفل «هيئة تحريـر الشـام»، بتأميـن طريـق سـراقب إدلـب، بالإضافة لتشـكيل لجنة شرعية تبت في جميع القضايا بين «الهيئة» وأهالي سرمين.

وألقى مخفر شـرطة سـراقب بريف إدلـب الشـرقي، التابـع «لحكومـة الإنقـاذ»، القبـض علـى سـارق سـيارات بالتعـاون مـع الأهالي في المنطقـة الصناعيـة، وذلـك بعدما اشـتبك عناصر المخفر مـع المتهم الـذي سـلّم نفسـه، وضُبطت معه سيارة مسروقة وهواتف نقالة.

مهرّب يقتل 17 مدنياً في دركوش

فـي سـياق آخـر، اعتقلـت «هيئـة تحريـر الشـام» مهرباً، بعـد قيامه بقتـل 17 مدنيـاً وسـرقة نقودهم وجوالاتهم في دركوش بريف إدلب، خـلال محاولتهـم الدخـول معه إلى تركيا بطريقة غير شرعية.

وأشار ناشـطون إلى أن المهرب كان يأخذ كل ثلاثة أشـخاص على حدة، ويطلـق النـار عليهـم مـن الخلف، ثم يقـوم بسـرقة الأشـياء الثمينة التـي بحوزتهم، موضحيـن أن «الهيئة» ستقوم بإعدامه بوقت لاحق.

بينمـا وقّعـت كل مـن «غرفـة تجـارة وصناعـة سـوريا الحـرّة»، ووزارة الداخليّة في «حكومـة الإنقاذ»، مذكّرة تفاهـم تقضـي بوضـع خطـة لدعـم مشروع شرطة النجدة لتعزيز الأمن في بلدتي سرمدا والدانا.

وتنـص مذكـرة التفاهـم علـى تولـي «غرفـة التجـارة الحـرّة» تمويـل المشـروع ماديّاً، وتقديم الدعم المالي واللّوجسـتي، إضافةً إلى رواتب عناصر الشـرطة، بتكلفـة بلغـت 25 ألف دولار أمريكي شهرياً.

مستودع «المؤسسة العامة لإكثار البذار» بعد استلام القمح من فلاحي مدينة سراقب | المؤسسة

بدء استلام القمح من الفلاحين في إدلب

مـن جهـة أخـرى، بـدأت «المؤسسـة العامـة لإكثار البذار» في إدلب، بتسـلّم نحـو ألفي طـن قمـح مـن المتعاقدين معهـا بالمحافظـة، في ظل عـدم قدرة المزارعيـن على بيـع كميات فائضة من الإنتاج.

وزُرع نحـو ألفـي هكتـار بالقمـح مـن الأشـخاص الذين أبرمـت معهم عقوداً، تلقـوا بموجبهـا قرضـاً ماليـاً، لشـراء المسـتلزمات اللازمـة للزراعـة، مقابل تسـليم القمـح للمؤسسـة بقيمـة المبلغ المصروف.

وبلغ سعر اسـتلام الطن الواحد من القمـح الطـري 285 دولار أمريكي، وبزيـادة خمسـة دولارات للقمـح القاسـي، مع إضافة مكافآت بنسبة 5 إلى 10 ٪ من المبلغ الإجمالي.

فـي حيـن كشـف فريق «منسـقو الاستجابة» في الشمال السوري، أن عدد العائلات النازحـة في محافظة إدلب بلـغ نحو 12317 عائلـةً، لافتاً إلـى أنه يجـري العمل علـى إحصاء المناطق الأخرى كأرياف حلب وحماة والساحل السوري.

كمـا اشـتكى نازحـو ريـف حمـاة الشـرقي، مـن انعـدام الخدمـات والمسـاعدات الإنسـانية فـي المخيمـات التي يقطنونها في أطمة بريف إدلب الشمالي.

وقال أحد سكان المخيم إن أكثر من 800 عائلة نازحة يعانون من انعدام الخدمـات الأساسـية، وغيـاب عمل المنظمـات الإنسـانية التـي تدّعي أنهـا غير قـادرة على الوصـول إلى المخيم، ما يجعـل النازحين يعانون من ظـروف مأسـاوية، إضافـةً إلى وجود نحو ألف طفل من دون تعليم بسبب عدم وجود مدرسة.

فضيحة في إحدى مشافي مدينة حلب

كشـفت مصادر إعلامية موالية للنظام، أن إدارة مستشفى الجامعة بحلب، نقلت مرضى غسـيل الكلى من قسـمهم إلى ممر داخل المستشـفى، بحجة حمايتهم وإبعادهـم عن جزء من مرضى غسـيل الكلى المصابين بالفيروس C المُعدي.

وقالت المصادر إنه تم نقل المرضى إلى ممر يعبره كل من يدخل إلى المشـفى، و يفتقـد لأدنى الشـروط الصحية، في جو ينعدم فيه التعقيم والنظافة.

وأوضحـت المصادر أن هذا المكان يوجد فيـه نحو عشـرين مريضاً في الجلسـة الواحـدة مـع مرافقيهم، إضافـةً إلى أن من يقـوم علـى علاجهم ليسـوا أطباء بل مجموعة مـن المتدربين وممرضات وخمسة مستخدمين.

وأكـد المرضـى انتشـار الحشـرات في بعض أقسـام المستشـفى، مـا دفعهم للتقدم بشكوى لمسـؤولي نظام الأسد لكن دون رد.

في حين تسمم عشـرون شخصاً نتيجة تنـاول وجبات فاسـدة فـي مطعم بحي الموكامبو في حلب.

من جهة أخرى، شنّت فصائل المعارضة حملـة اعتقـالات واسـعة بحـق خلايـا وعناصـر تابعيـن «لوحـدات حمايـة الشـعب» الكردية في منطقـة عفرين، بينهم عنصرين مسؤولين بشكل مباشر عن تفجيـر السـيارتين المفخختين في مركز مدينة عفرين الأسـبوع الماضي، والذي سقط فيه أكثر من عشرين مدنياً بين قتيل وجريح.

علـى صعيـد آخـر، اسـتأنف 71 حرفياً وصناعياً مزاولة أعمالهم في حي الشيخ مقصود بمدينـة حلب، بعد إعادة تأهيل المنشآت في الحي.

وتتضمـن المهـن التـي يزاولهـا العمال، ورشات صناعة الألبسة التي تشكل 47 ٪ من مجمـوع الحرفيين العائدين، أما بقية الحـرف فهي عبـارة عن ورشـات تصنيع مـن نجـار الموبيليا، ومعامـل المنظفات ومعامل غذائية لصناعة مقبلات الأطفال، بالإضافة إلى أعمال ثقيلة كورشات لمواد البنـاء وأخـرى للبطاريـات، والعديـد من العاملين في ميكانيك السيارات.

مقتل 13 ألف مدني تحت التعذيب معظمهم في سجون النظام

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها، مقتل ما يزيد عن 13 ألف شخصاً بينهم 167 طفلاً و59 امرأة، بسبب التعذيب في سوريا، منذ آذار 2011 حتى حزيران الجاري.
وأشارت الشبكة إلى أن قوات النظام تتحمل مسؤولية مقتل 99 ٪ منهم، وبقية الأطراف كافة ارتكبت 1 ٪ من عمليات التعذيب حتى الموت، مشيرة إلى أن ما لا يقل عن 121 ألف شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري، وحوالي 87 ٪ منهم لدى النظام.
وبحسب التقرير، قتل «تنظيم الدولة» ما لا يقل عن31 شخصاً بسبب التّعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة له، بينما قتلت «هيئة تحرير الشام» في سجونها 21 شخصاً.
كما رصدَ التقرير ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات استخدام قوات «الإدارة الذاتية الكردية» التعذيب في عام 2018، حيث قتلت 31 شخصاً، بينما قتلت فصائل المعارضة 36 آخرين.
وفي سياق متصل، سلمت «دائرة السجل المدني والنفوس» في مدينة حماة، بيانات وفاة لذوي شبان كانوا قد اعتُقلوا منذ اندلاع الثورة السورية، دون ذكر كيفية وفاتهم والمكان الذي توفوا فيه.

قمة مرتقبة بين موسكو وواشنطن حول سوريا

أعلنت كل من موسكو وواشنطن عن عقد قمة بين الرئيسين دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين، في العاصمة الفنلندية هلسنكي، والذي سيناقش بالدرجة الأولى الحرب في سوريا، والوضع في أوكرانيا.
وأوضح مستشار الكرملين يوري أوشاكوف، أن القمة ستُعقد في 16 من الشهر الحالي، مضيفاً أن الانسحاب الإيراني من كامل سوريا، سيكون من أولويات القمة بين ترامب وبوتين.
ومن المتوقع أن يبحث الرئيسان أيضاً الوجود الأمريكي شرق الفرات، ومنع الاحتكاك بين قوات البلدين داخل سوريا، إضافة إلى الانتقال السياسي، ودور القوات الكردية المدعومة من أمريكا داخل سوريا.
وذكرت صحيفة «الشرق الأوسط»، أن الدول الأوروبية أعربت عن عدم ارتياحها من التفاهمات الأمريكية-الروسية حول سوريا، وخاصة هجوم النظام على درعا، والذي جاء ضمن تفاهمات بين واشنطن وموسكو.
وتتضمن التفاهمات عودة قوات الأسد إلى الجنوب، وإخراج مقاتلي المعارضة إلى إدلب، مقابل تعهد الجانب الروسي بإضعاف ثم إنهاء الدور الإيراني في سوريا.
وتوقعت الصحيفة أن تبارك القمة إعطاء أولوية لتشكيل لجنة من حكومة النظام السوري والمعارضة، وإجراء إصلاحات دستورية لعقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في العام 2021، ما يعني القبول ببشار الأسد حالياً كأمر واقع، مع استمرار رفض إعطائه الشرعية عبر التصريحات فقط.
وفي سياق آخر،كشفت صحيفة «الأخبار» اللبنانية نقلاً عن مصادر عربية مطلعة قولها: إن «الأمريكيين عرضوا على الروس تطوير التفاهم بينهما، وعقد صفقة إقليمية أوسع، تتضمن نفوذاً روسياً خالصاً في سوريا، مقابل إطلاق يد المحور الأمريكي ـ الخليجي ـ الإسرائيلي في فلسطين».
ووصفت الصحيفة العرض الأمريكي بـ «السخي»، لأنه يتضمن الاعتراف الأمريكي بالمصالح الروسية الخاصة في سوريا، واعتبارها منطقة نفوذ روسية خالصة، مقابل تحجيم الروس لإيران هناك أولاً، ومن ثم تسهيلهم «صفقة القرن».

النظام يضبط كميات ضخمة من المخدرات في 2017

أكد مدير إدارة مكافحة المخدرات في حكومة النظام اللواء رائد خازم، عن ضبط كميات ضخمة من المواد المخدرة في سوريا خلال عام 2017، موضحاً أن بلاده لا تزال بلداً نظيفاً من زراعة وإنتاج وتصنيع المخدرات بشتى أنواعها.
وأشار خازم أنه تم ضبط نحو 1.7 طن من الحشيش المخدر، و13.4 كيلو غراماً من الهيروين المخدر، و36 غراماً من الكوكايين المخدر، ونحو 8 ملايين وسبعمئة ألف حبة كبتاغون، و30 كيلوغراماً من نبات القنب الهندي، و34 كيلوغراماً من بذور القنب الهندي، وغيرها من الأصناف المخدرة.
في حين قال وزير الداخلية التابع للنظام اللواء محمد الشعار، إن «سوريا تصنّف عالمياً بلد عبور للمواد المخدرة، بحكم موقعها الجغرافي على خطوط التهريب الدولية بين الدول المنتجة للمخدرات والدول المستهلكة لها».
في حين أفاد موقع «صاحبة الجلالة» الموالي لنظام الأسد، أن مروجي المخدرات في لبنان، اتخذوا وسيلة جديدة لتهريب بضاعتهم إلى سوريا، عبر استخدام آليات نقل من يسمون «حجاج العتبات المقدسة»، الذي يتوافدون من لبنان إلى سوريا باستمرار.

محمد صبرا

كبير مفاوضي المعارضة السورية السابق في جنيف

«الوضع الراهن في الجنوب السوري سيناريو مُكرر، فروسيا تفاوض وتقصف والنظام يتقدم، والفصائل لا تقاتل حتى لا تنهار المفاوضات بناءً على النصائح، ثم تنتهي المفاوضات بسيطرة النظام وبباص أخضر، وهنا نكون لا حمينا المدنيين ولا الأرض ولا قاتلنا بشرف».

إبراهيم قالن

المتحدث باسم الرئاسة التركية

«تركيا لن تتراجع عن شراء منظومة الدفاع الصاروخية إس-400 من روسيا استجابةً للتهديدات الأمريكية، فمعاهدة حلف الشمال الأطلسي (ناتو)، لا تتضمن مادة تفيد بإنهاء عضوية أي بلد في حال شرائه منظومة دفاع من دولة خارج الحلف، كما أن اتخاذ أي قرار بخصوص مسائل مثل شراء منظومة إس - 400 هو بيد تركيا فقط كونها دولة ذات سيادة».

سيرغي لافروف

وزير الخارجية الروسي

«روسيا ستواصل دعم بشار الأسد، ودفاعنا عنه ليس لأننا معجبين به، بل لدفاعه عن سوريا والمنطقة برمتها من الإرهاب، فنحن لا نتعاطف مع أحد، ولا نستخدم في الدبلوماسية والسياسة مبدأ يُعجب أو لا يُعجب، هذا المصطلح يتناسب فقط في العلاقات بين الأشخاص وليس الدول».

بريت ماكغورك

مبعوث الرئيس الأمريكي لدى «التحالف الدولي»

"رصدنا 90 مليون دولاراً لجهود تحقيق الاستقرار في مدينة الرقة وأجزاء أخرى من سوريا، ونحن عازمون على إلحاق هزيمة ساحقة بداعش، وليس فقط على الانتصار سريعاً عليه، وجهود التحالف الدولي ترتكز كذلك على هزيمة إيديولوجيا تنظيم داعش ووسائله الإعلامية".

بشار الجعفري

مندوب النظام لدى الأمم المتحدة

"الولايات المتحدة لا تزال تدرب الإرهابيين في 19 موقعاً داخل سوريا، بما في ذلك منطقة التنف ومخيم الركبان الواقعان على المثلث الحدودي السوري الأردني العراقي، وتمدهم بالسلاح والذخيرة، كما أن بعض الحكومات تستمر في تسييس ملف المساعدات الإنسانية، وفي تزوير المعلومات وفبركة الأدلة والتلاعب بالتقارير حول حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا".

بدء امتحانات الفصل الثاني في جامعات إدلب

بدأت امتحانات الفصل الثاني للعام الدراسي 2017 / 2018، في الجامعات الخاصة والعامة في محافظة إدلب، وسط إقبال جيد من الطلاب، ومساعي من الجامعات إلى تقديم التسهيلات لهم.
وقال رئيس المكتب الإعلامي في جامعة «أكسفورد» الخاصة فراس الخليفة لـ سوريتنا «بدأ الطلاب بتقديم امتحانات الفصل الثاني، بنسبة حضور تجاوزت 98 ٪»، مضيفاً أن «الجامعة عملت على تأمين المواصلات للطلاب من المدن والبلدات إلى مركز الجامعة في مدينة سرمدا بريف إدلب الشمالي».
كما بدأت جامعة إدلب الحرة الأسبوع الماضي باستقبال الطلاب، الذين بلغ عددهم 7 آلاف طالباً وطالبةً، من كافة الاختصاصات العلمية والأدبية.

تركيا تستورد البطاطا من الشمال السوري

أعلنت صحيفة «حرييت» التركية، أن أنقرة سمحت باستيراد كميات محددة من محصول البطاطا من المناطق الخارجة عن سيطرة النظام شمالي سوريا، وذلك في ظل ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية في السوق التركية.
وأوضح وزير الاقتصاد التركي، نهاد زيبكجي، أنه تقرر استيراد البطاطا في إطار الحرص على عدم تضرر المواطن من ارتفاع الأسعار، بعد أن وصل سعر الكيلو الواحد من البطاطا في السوق المحلية إلى 6 ليرات تركية، بعدما كان سعرها مطلع العام الحالي ليرة واحدة.
وأشار الوزير إلى وجود شرط وهو ألا تتجاوز كميات البطاطا المستوردة نسبة 1٪ من احتياجات تركيا من هذه السلعة، أي ما يساوي نحو 4000 طن، مشيراً إلى أنه عقب هذه الخطوة، انخفض سعر البطاطا ليصل إلى نحو 4 ليرات.

جولة جديدة من «استانا» في سوتشي نهاية الشهر الحالي

أعلن نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشيني، أن لقاء «أستانا» المقبل حول سوريا، سيُعقد في مدينة سوتشي الروسية يومي 30 و31 من شهر تموز الحالي.
وأضاف فيرشيني، أن المؤتمر سيُعقد بتلك الصيغة التي عُمل عليها منذ البداية في استانا مطلع 2017، وستكون الدول الضامنة الثلاث (روسيا وتركيا وإيران) حاضرةً، إضافةً إلى وفدي النظام والمعارضة ومراقبين من عدة دول.
واختُتمت الجولة التاسعة من محادثات «استانا» منتصف أيار الماضي، بإعلان وقف إطلاق النار لمدة أربعة أشهر، إلا أن قوات النظام وميليشياته، بدأوا عملية عسكرية باتجاه محافظة درعا قبل عشرة أيام، وانضمت إليها روسيا لاحقاً.
وتأتي هذه الدعوة الروسية، وسط رفض من المعارضة السورية لحضور هذه الجولة، بسبب مكان عقدها، بالإضافة لتعرض مناطق «خفض التصعيد» للهجوم ولم يلتزم النظام السوري بمخرجات الاتفاق.
ويرى مراقبون أن الجولة الجديدة من «استانا»، ستبحث فيها الدول الضامنة في الغالب مستقبل إدلب، والتي تعتبر المنطقة الأخيرة التي لايزال مصيرها غامضاً، بعدما استطاع النظام السيطرة على جميع المناطق في سوريا، وآخرها درعا التي أوشك على حسمها.
ومنذ انطلاق جولات المباحثات في «استانا»، نجحت روسيا حليفة النظام في تقسيم المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إلى أجزاء، والسيطرة عليها واحدة تلو الأخرى، مع عدم السماح لمنطقة أخرى بالتدخّل لمؤازرتها كونها تدخل في «خفض التصعيد».

«قاعدة حميميم» تغلق صفحتها على فيس بوك

أعلنت السلطات الروسية إغلاق صفحة قاعدة «حميميم» على فيس بوك، بسبب تجاوز القائمين عليها، الصلاحيات الممنوحة لهم بالإجابة عن الأسئلة التي تطرح عليهم بمعلومات مغلوطة.
وأوضحت صفحة القاعدة أن نشاطها سيتوقف لفترة غير معلنة، بقرار من السلطات الرسمية في موسكو.
وقالت الصفحة أن قرار إغلاقها جاء بعد البيان الذي نُشر الثلاثاء الماضي، والذي ينص على إعلان انتهاء العمل باتفاقية «خفض التصعيد» جنوبي سوريا، منوهةً إلى أن البيان منفي ويحمل صفة التزوير، باعتباره لم يصدر رسمياً.
ويرى محللون أن سبب إغلاق الصفحة، يعود إلى أن الضباط الروس في القاعدة ينشرون ويجيبون على الأسئلة الموجهة لهم بين الحين والآخر، بشكل يكشف المخططات الروسية في سوريا.

تجييش إعلامي وتضييق وتواطؤ أممي

هل حان الوقت لإعادة اللاجئين السوريين أم أن الدول المضيفة ضاقت بأعبائهم؟

سوريتنا برس

تزايد الخطاب المناهض للاجئين السوريين في البلدان المضيفة، العربية منها والغربية، والتي تحض على إعادتهم إلى بلدهم رغم استمرار الحرب في مناطق عدة في سوريا، إضافةً لسياسة النظام التي ينتهجها ضد العائدين من دول اللجوء باعتبارهم معارضين أو على صلة بـ «الإرهابيين».

تضييق أوروبي للتحريض على العودة

تعالت الأصوات في دول القارة الأوروبية لإعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم، ولاسيما أن حكومات تلك الدول تعيش في أزمات داخلية نتيجة أزمة اللاجئين، وباتت تسعى جاهدةً للتخلص من عبء استقبالهم.

وأقرّ البرلمان الألماني، مطلع شباط الماضي، تمديد تعليق عمليات لمّ شمل اللاجئين الحاصلين على «الحماية المؤقتة» لأسرهم حتى نهاية تموز، ما يلحق الضرر بنحو 113 ألف لاجئ حاصلين على «الحماية المؤقتة»، بينهم 94 ألف سوري.

كما فرضت السلطات الألمانية شروطاً معقدة فيما يتعلق ببند «الحالات الصعبة»، ففي عام 2017، سمحت الخارجية الألمانية لأقل من مئة شخص فقط بالانضمام إلى ذويهم تحت هذا البند.

في حين قال التلفزيون الألماني «ARD»، إن الكثير من اللاجئين السوريين في ألمانيا يعودون إلى تركيا، وذلك بعد عدم تمكّنهم من لمّ شمل أسرهم، جراء تعليق برلين عمليات لمّ شمل اللاجئين، وأشار إلى أن بعض اللاجئين السوريين الحاصلين على «حماية مؤقتة» في البلاد، يعودون بطرق غير قانونية إلى تركيا.

ووفق معطيات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين الألماني، فإن مكان إقامة حوالي 4 آلاف لاجئ سوري غير معروف، بعدما غيّروا أماكن إقاماتهم في 2017 وبحسب ما نقله تلفزيون«ARD» الألماني، عن أحد المهرّبين قوله: إنه «يهرّب حوالي 50 لاجئاً إلى تركيا يومياً، غالبيتهم من السوريين».

وقال سامر بكداش أحد العائدين من ألمانيا إلى تركيا لـ سوريتنا: «بعد أكثر من ثلاث سنوات من اللجوء في ألمانيا، قررت أنا وأخي العودة إلى تركيا، بسبب عدم سماح السلطات الألمانية بلم شمل عائلتي، إضافةً إلى صعوبات الاندماج في المجتمع الألماني».

وسارعت الحكومة الألمانية إلى استغلال استعادة نظام الأسد لمساحات واسعة من سوريا للتمهيد لعودة اللاجئين، وبما أن اتفاقية إعادة التوطين تنص على استقبال الدول الغربية لاجئين موجودين في دول الجوار، قامت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بزيارة الأردن ولبنان لبحث مدى احتمال إعادة السوريين لبلدهم بدل إعادة توطينهم في أوروبا.

وبحسب تقرير أجرته صحيفة «آيريش تايمز» الإيرلندية مطلع العام الجاري حول هجرة اللاجئين العكسية من أوروبا إلى سوريا، فقد عاد 721 ألف سوري إلى بيوتهم عام 2017، من بينهم 655 ألفاً نازحين داخل سوريا، و66 ألفاً من دول مجاورة مثل لبنان والأردن.

وأعلنت دائرة الهجرة التركية أن 14210 سوري غادروا تركيا إلى أوروبا، بموجب اتفاقية «إعادة التوطين»، حتى مطلع العام 2018، أما ضمن اتفاقية «لاجئ بدل لاجئ»، فبلغت أعداد من غادروا تركيا 13791 سورياً.

وفي السياق ذاته، أوضحت وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية الألمانية، أن برلين تناقش خطة لترحيل 200 ألف لاجئ سوري إلى بلادهم، لكن أنجيلا ميركل وجدت أنه يمكن التوصل إلى شيء فيما يتعلق بتخفيض عدد اللاجئين وتوجيههم ومكافحة أسباب اللجوء، بدل وضع حد أقصى لتدفقهم.

ولكن المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غرانَدي قال: «إنه من المبكر جداً الحديث عن عودة اللاجئين إلى سوريا، لأن الوضع هناك ما زال غير آمن ومحفوفاً بالمخاطر».

تركيا لن تضغط على اللاجئين

وعقب فوز الرئيس أردوغان بالرئاسة التركية، ساد الحديث حول احتمال أن يُغيّر سياسته تجاه احتضان اللاجئين السوريين، خاصةً بعد ترويجه لإمكانية إعادة السوريين بعد عودة الاستقرار لكثير من المناطق في الشمال السوري.

ولكن عضو تجمع المحامين السوريين الأحرار حسام السرحان قال: إن «موضوع إعادة اللاجئين السوريين في تركيا إلى بلادهم غير وارد على المدى المنظور»، مشيراً إلى أن «السوريين موجودين في تركيا بموجب قانون الحماية المؤقتة، الصادر عن وزارة الداخلية التركية، ويمنع عودة اللاجئين إلا في حال انتهت الحرب ولم يعد هناك أي خطر على حياتهم».

في حين يرى الباحث في الشأن التركي محمد خورشيد، أن «إدلب لا تزال تعيش حالة من التوتر في ظل تواجد هيئة تحرير الشام ضمنها واستمرار القصف، كما أن مناطق درع الفرات لا تزال غير مستقرة كلياً وتشهد تفجيرات بين الفينة والأخرى، وكان آخرها تفجير عفرين قبل أيام، لذلك فإن تركيا لا تستطيع إعادة السوريين في ظل عدم استقرار الوضع الأمني».

وأضاف خورشيد أنه «في حال قررت تركيا إعادة السوريين إلى بلدهم، فإن ذلك قد يشمل المقيمين في المخيمات داخل تركيا فقط، أما من يعمل ويعيش في المدن التركية، فلا أعتقد أن القرار سيشمله، ومن الممكن أن تدعو تركيا من يرغب للعودة بشكل طوعي، لكنها لن تجبرهم أو تمارس ضغوطاً عليهم للعودة».

وأشار خورشيد إلى أن «تركيا قد تتحفظ نوعاً ما في منح الجنسيات للسوريين، وتحصرها بأشخاص محددين، وذلك كمحاولة من الرئيس أردوغان عبر حزبه الحاكم (العدالة والتنمية)، مراعاة لموقف حزب الحركة القومية شريكه في تحالف الشعب الذي يرفض تجنيس اللاجئين».

تظاهرة مناهضة للهجرة في إحدى المدن الألمانية كانون الثاني 2016 | رويترز

تواطؤ أممي في لبنان

في لبنان يعتبر ترحيل السوريين الحديث الأبرز في الآونة الأخيرة لدى السياسيين والمسؤولين اللبنانيين، وشدد الرئيس اللبناني ميشيل عون ووزير خارجيته جبران باسيل في أكثر من مناسبة، على ضرورة إعادة اللاجئين إلى بلدهم، وأن لبنان لم يعد يحتمل أكثر منذ ذلك.

وانطلقت الأسبوع الماضي قافلة تضم أكثر من 400 لاجئ سوري كانوا يقيمون في مخيمات عرسال شرقي لبنان، باتجاه بلدات القلمون الغربي بريف دمشق، تحت إشراف الجيش اللبناني وفريق تابع لمفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة.

وقالت ميراي جيرار، مُمثلة «المُفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» في لبنان، لصحيفة «الأخبار» اللبنانية أن «90 ٪ من اللاجئين السوريين يرغبون بالعودة إلى سوريا»، بينما قال ميشيل عون «إن اللاجئين السوريين يعودون بشكل طوعي إلى بلادهم، ولا صحة للحديث عن ضغوط عليهم».

ويرى الصحفي مناف السيد أن «هناك تواطؤ خفي بين الحكومة اللبنانية ومفوضية اللاجئين، حيث كان هناك صفقة خفية، تقوم على إعادة تفعيل منح تصاريح الإقامة لموظفي المفوضية، والتي تم تجميدها قبل فترة من قبل وزير خارجية لبنان، مقابل تسهيل المفوضية لعودة السوريين، والترويج إعلامياً لرغبتهم بالعودة».

وأضاف السيد أن «عودة السوريين إلى بلدهم جريمة تتشارك بارتكابها الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، وتنذر بكارثة إنسانية من احتمال حدوث عمليات اعتقال تعسفي وإعدامات، بحق اللاجئين الذين يعودون إلى مناطق النظام، وخاصةً أن الذين هربوا إلى لبنان هم بالمجمل من السوريين المعارضين للأسد».

في حين قال المحامي غزوان قرنفل: «رغم أن الحكومة اللبنانية ليست موقّعة على اتفاقية حقوق اللاجئين، لكن القانون الدولي لحقوق الانسان، يُلزمها بمنحهم الحماية وعدم إعادتهم قسراً قبل توفر الظروف الأمنية والحماية».

وعقب تفوق «حزب اللّه» في الانتخابات البرلمانية قبل شهرين، ساد التخوف من انعكاس ذلك على مستقبل اللاجئين السوريين في لبنان.

وأعلن حسن نصر اللّه الأمين العام لـ «حزب اللّه» الأسبوع الماضي، عن تشكيل ما أسماها «لجاناً شعبية في مختلف المناطق اللبنانية، مهمتها

اللاجئين ورقة ضغط

من جانب آخر، بات اللاجئون السوريون بمثابة ورقة ضغط بيد السياسيين والأحزاب المعارضة للضغط على الحكومات، أو لاستخدامهم في الحملات الانتخابية، أو العب على مشاعر الخوف لدى الناخبين.

ففي ألمانيا، سبب خطاب الكراهية المتزايد تجاه الأجانب والمهاجرين صعود سريع لحزب يميني مغمور يدعى «البديل من أجل ألمانيا»، والذي تأسس في العام 2013، وارتفعت شعبيته بعد شهور قليلة ليصبح ثالث أكثر الأحزاب شعبية بحسب استطلاعات الرأي الأوروبية.

واستغل حزب «البديل من أجل ألمانيا» مع أحزاب معارضة أخرى، أحداث مدينة كولونيا الألمانية، حيث تعرضت سيدات لاعتداءات قام بها لاجئون في ليلة رأس السنة 2015، لإثارة الخوف لدى الألمان من الإسلام والمهاجرين، وكسب مزيد من الأصوات في الانتخابات.

وسعت الأحزاب المعارضة للضغط على الحكومة لتغيير سياساتها تجاه استقبال اللاجئين، وطالبت بإعادة اللاجئين السوريين المقيمين في ألمانيا إلى بلادهم، على اعتبار أن الحرب أوشكت على الانتهاء.

وهدد مؤخراً حزب «المسيحي الاجتماعي»، بالانسحاب من الائتلاف الحكومي في ألمانيا، مع «المسيحي الديمقراطي» الحاكم بزعامة أنجيلا ميركل، في حال لم يُغيّر حزب الأخيرة سياسته تجاه اللاجئين.

كما قام وفد من «حزب البديل» بزيارة إلى سوريا بداية العام الجاري، خلص بعدها إلى أن «سوريا بلد آمن وعلى السوريين العودة».

وبرزت دعوات مماثلة في أوروبا، ففي الدانمارك، طالب حزب «الشعب» اليميني الحكومة بإعادة اللاجئين السوريين، وهدد بالسعي لإقالتها إن لم تفعل ذلك، وفي المجر أقر البرلمان قانوناً يقضي بسجن من يساعد مهاجراً أو لاجئاً على الدخول أو الإقامة، بينما أغلقت إيطاليا موانئها بوجه السفن التي تنقذ المهاجرين.

وفي تركيا كان ملف اللاجئين السوريين حاضراً بصفته السلاح الأقوى ضمن البرامج الانتخابية لمرشحي الرئاسة التركية، وهدد كل من محرم إنجه مرشح حزب «الشعب الجمهوري» وميرال أكشنار مرشّحة حزب «الجيد» المعارض، بأنهما سيعيدان السوريين إلى بلادهم، في حال فوز أحدهما بالانتخابات الرئاسية.

هل تتنصل أوروبا من اتفاقية اللاجئين؟

المحامي غزوان قرنفل رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار

يتزايد الخطاب الإعلامي من قبل الدول الغربية الداعي لإعادة اللاجئين السوريين، فيما تسعى الأحزاب اليمينة والشعبوية في أوروبا إلى استقطاب الناخبين عبر استخدام «فزاعة» اللاجئين، والتوعد بإعادتهم إلى بلادهم.

في هذا السياق، قال رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار غزوان قرنفل لـ سوريتنا: «لا تستطيع أي دولة أوروبية إعادة أي لاجئ سوري، قبل أن إقرار حل واستقرار سياسي حقيقي، وقبل ضمان حقوق اللاجئين في العودة إلى عقاراتهم ومنازلهم، وهذا الحل يستوجب وقتاً طويلاً، فالاتحاد الأوروبي هو من وضع اتفاقية حقوق اللاجئين، وجميع الدول الأوروبية تلتزم بمضمون هذه الاتفاقية التي هي جزء من القانون

بحسب مركز أبحاث «بيو» الأمريكي، فإن نحو خمسة ملايين سوري لاجئون في دول الجوار، يقيم أغلبهم في تركيا بواقع 3.4 مليون، ثم لبنان بنحو مليون فالأردن 660 ألفاً، والعراق 250 ألفاً. كما اختار 150 ألفاً اللجوء في دول شمال إفريقيا مثل مصر وليبيا، فيما لجأ إلى أوروبا حوالي مليون، نصفهم تقريباً في ألمانيا بواقع 530 ألفاً، ثم السويد 110 آلاف، والنمسا 50 ألفاً.

التواصل مع اللاجئين السوريين الراغبين بالعودة إلى سوريا»، على حد زعمه، مضيفاً أن «حزب الله سيضع آلية لإعادة أكبر عدد ممكن من النازحين، بالتنسيق مع النظام السوري والأمن العام اللبناني».

وقال مدير مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان ميسرة بكور: إن «سعد الحريري أصبح موقفه ضعيفاً في لبنان، وتغاضى عن ترحيل الكثير من السوريين في الفترة الأخيرة من لبنان قسراً، إضافةً للحملة التحريضية ضد النازحين هناك»، مشيراً إلى أن «امتلاك حزب الله السلطة في لبنان، سيساعده في تمرير أي قرار ضد اللاجئين».

الأردن لن يستقبل المزيد من اللاجئين

بدورها سعى الأردن إلى اتباع سياسة الأبواب المغلقة في وجه اللاجئين الفارين من الحملة العسكرية في درعا، تزامناً مع دعوات سابقة إلى إعادة السوريين المتواجدين على أراضيها.

وقال رئيس الحكومة الأردنية عمر الرزاز، أن بلاده لن تستقبل مزيداً من اللاجئين السوريين، مشيراً إلى أن الأردن «استقبل لاجئين فوق قدرته وطاقته».

فيما أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أن «الحدود ستبقى مغلقة، وأن الأمم المتحدة يمكنها مساعدة الفارين من العنف داخل بلادهم».

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد وثقت في آب الماضي، عودة ممنهجة للاجئين السوريين بإشراف السلطات الأردنية.

وذكرت المنظمة في تقرير لها أن السلطات الأردنية قامت خلال الفترة الممتدة من منتصف 2016 حتى منتصف 2017، بترحيل نحو 400 لاجئ شهرياً، في حين عاد طوعاً حوالي 300 لاجئ شهرياً خلال الفترة نفسها.

وقال الصحفي مناف السيد: إن «الأردن في الأصل يريد التخلص من السوريين لديه، وليس مستعداً لزيادة العبء عليه أكثر واستقبال نازحي درعا، كما أن زيارة ميركل إلى الأردن مؤخراً، تدل على وجود تحرك دولي بالتعاون مع الدول المجاورة لسوريا، لحل مسألة اللاجئين وإعادتهم إلى بلدهم».

ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإن الأردن تستضيف أكثر من 650 ألف لاجئ مسجل لدى الأمم المتحدة، عاد منهم خلال السنتين الماضيتين نحو 15 ألفاً، فيما تقدّر الأردن عدد السوريين على أراضيها بنحو 1.4 مليون شخص.

الدولي لحقوق الإنسان».

وأضاف قرنفل «لكن الدول الأوروبية تستطيع التشدد في سياستها تجاه من يحق له الحصول على اللجوء والحماية، وإعادة من لم يحصل على اللجوء، أما من حصل على اللجوء أو الحماية لا يمكن انتزاع هذا الحق منه ببساطة».

ومن ضمن بنود اتفاقية حقوق اللاجئين التي وضعتها الدول الأوروبية وألزمت نفسها فيها عام 1951، توفير وضع قانوني للاجئ الفار من بلده بحثاً عن الأمان، وتوفير الوجود القانوني له في البلد الذي هو فيه، وضمان الحقوق التي يتمتع فيها في هذا البلد والتي تشبه حقوق مواطن البلد نفسه، باستثناء حق الترشح والانتخاب للمناصب العامة والحكومية.

هل يفكر اللاجئون السوريون بالعودة مع انتهاء الحرب؟

مع اقتراب الحرب السورية من نهايتها، وسيطرة النظام على معظم مساحات سوريا، يبقى السؤال الأبرز، هل يعود السوريون إلى مدنهم وقراهم، أم أنهم يُفضّلون البقاء في البلاد التي لجأوا إليها؟ تأتي شروط السلامة والأمن في مقدمة شروط اللاجئين الموجبة لعودتهم، بالإضافة إلى خروج المليشيات الأجنبية من سوريا، وحل المليشيات المحلية ونزع سلاحها.

كما يقف التجنيد الإلزامي عقبة كبرى أمام عودة اللاجئين الذكور، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية وتدهور مختلف القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية.

عصام الخطيب، لاجئ في السويد أكد في حديثه مع سوريتنا أنه لم يعد يفكر بالعودة حتى لو انتهت الحرب، فقد حصل على الحماية الدائمة، ووصل إلى مستويات متقدمة في تعلم اللغة السويدية، كما أن أطفاله اندمجوا في الحياة هناك وتعلموا اللغة، وباتوا يحبون الحياة هناك.

كذلك قال يامن الأحمد، المقيم في إسطنبول «حصلت على الجنسية التركية، وأعمل مدرساً في إحدى المدارس ويعتبر دخلي جيداً للغاية، أما في سوريا فالأوضاع صعبة ولا يوجد عمل، لذلك لم أعد أفكر بالعودة».

بينما كانت آمنة الهواري أكثر تفاؤلاً، رغم حصولها على إقامة دائمة في ألمانيا منذ سنتين، حيث تعتبر أن أي فرصة لاستقرار سياسي وتوقف القتال في سوريا ستفكر بالعودة دون تردد، وتضيف آمنة «لم أستطع الاندماج هنا ولا أشعر بالراحة، ولا أتحمل الممارسات العنصرية التي يقوم بها بعض الألمان، وسأعود فور توقف الحرب».

وقال الباحث الاجتماعي خالد سميح: «لا أعتقد أن السوريين الذين استقر وضعهم في بلدان اللجوء سيعودون مع انتهاء الحرب، فمعظمهم أسس أعمالاً ومشاريع صغيرة، وبنوا حياتهم من جديد هناك، لذلك لن يجازفوا بالعودة إلى سوريا وهم يعلمون مسبقاً أن حياتهم ستكون صعبة هناك».

بدوره قال مدير مركز «هوغو» لأبحاث السياسات والهجرة التركي، مراد أردوغان في بحث اجتماعي له «لا أرى أي أمل من وجهة نظري في عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، وسيبقى معظمهم حيث بنوا حياةً جديدةً أكثر أمناً ورخاءً».

وأضاف مراد «يوجد في تركيا نحو 800 ألف عامل سوري، باتت موارد رزقهم مرتبطة حيث هم، ويرغب أكثر من 60 ٪ من السوريين بالحصول على الجنسية التركية، ولو أضفنا إلى هؤلاء حوالي 350 ألف طفلاً سورياً ولدوا في تركيا، فإن المحصلة لا تؤشر إلى عودة قريبة».

في حين أكدت الباحثة في مركز «كارنيغي للشرق الأوسط» مهى يحيى، في تقرير لها، أن «اللاجئين لا يبحثون عن حياة اقتصادية رغدة، بل تركوا بيوتهم بحثاً عن الأمان، وبالتالي هم مهاجرون سياسيون»، وتعتبر يحيى أن عقبات العودة أمام شرائح محددة من اللاجئين كالمطلوبين لنظام الأسد أو الرجال ممن في سن التجنيد الإجباري.

ووفقاً للتقرير، فإن اللاجئين السوريين في لبنان والأردن يملكون رؤية واضحة حول سوريا التي يرغبون للعودة إليها، لكنهم يعلمون أن بلوغها في الظروف الحالية شبه مستحيل، ويجب أن تعالج مساعي التوصّل إلى حل سياسي، وتمكين اللاجئين من العودة عودةً آمنة وسالمة إلى منازلهم.

حقوق اللاجئين في القانون الدولي

يشتمل القانون الدولي لحقوق الإنسان على خمسة مواثيق، تعد الأساس القانوني لحقوق اللاجئين وهي: اتفاقية عام 1951، المتعلقة بمركز اللاجئين، وبروتوكول عام 1967 الملحق بها، والنظام الأساسي لمفوضية شؤون اللاجئين، والإعلان المتعلق باللجوء الإقليمي، ودليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ.

وعرفت اتفاقية العام 1951، اللاجئ على أنه «شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه، خشية التعرض للاضطهاد».

ولا تنطبق على بعض الأشخاص صفة اللاجئ، بل يحظون بصفة «إقامة مؤقتة»، بانتظار أن يزول الخطر عنهم، ويسمح لهم بالإقامة حسب قوانين البلد المضيف.

وتعتبر الاتفاقية أن من لم تقم حكوماتهم بحمايتهم، أو لم يعد بإمكانها حمايتهم، فإن المجتمع الدولي يقوم بهذا الدور، من خلال الاتفاقية التي وقعت عبر المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة، ووقع عليها 142 دولة.

وتطرق القانون الدولي لموضوع اللاجئين وطالبي اللجوء على اعتبار أنه ينبغي أن يتمتع جميع الأشخاص، بكافة حقوق الإنسان، ولا يُميَّز بينهم وبين المواطنين الذين اكتسبوا مواطنتهم إما برابط الولادة، وهو ما يسمى «حق الأرض»، أو بكون أحد الأبوين من مواطني البلد، وهو ما يعرف «بحق الدم».

أما غير المواطن، فهو الشخص غير المعترف بوجود هذه الروابط بينه وبين البلد الذي يقطن فيه. وهناك فئات مختلفة من غير المواطنين، منهم المقيمون الدائمون والمهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء وضحايا الإتجار بالبشر والطلاب الأجانب والزوار المؤقتون، وفئات أخرى من غير المهاجرين وعديمي الجنسية، ولكل فئة من هذه الفئات حقوق تستند إلى أنظمة قانونية مستقلة، إلا أنه يمكن القول أن معظم المشاكل التي يواجهها غير المواطنين متشابهة جداً.

وتنص الاتفاقيات والمواثيق على عدم إعادة اللاجئين إلى أوطانهم حتى ولو انتهى التهديد فيها، إلا في الحالات القصوى.

كما تنص على الحماية القانونية من الملاحقة بتهمة الدخول غير القانوني للدول الموقعة على الاتفاقية، وتمنع فرض أي قيد غير ضروري على تنقلات اللاجئين.

وتعطي الاتفاقية اللاجئين حقوقاً أبرزها: السكن، والحصول على وثائق شخصية، وحق العمل، والتعليم، والتنقل، والتقاضي أمام المحاكم.

كما ينبغي أن تُطبَّق المعايير الدولية المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء على قدم المساواة، بصرف النظر عن جنسية ملتمس اللجوء أو اللاجئ، وعلى الدول أن تكفل ألا يعامل الأفراد ملتمسي اللجوء الذين يقبض في البلد بشكل غير قانوني كالمجرمين.

«نصيحة من هالذقن لا ترجعوا»

في المقابل، عاد بعض اللاجئين السوريين للاستقرار في سوريا بشكل دائم أو مؤقت بغرض الزيارة، سواءً ضمن المناطق الخاضعة لسيطرة النظام أو المعارضة، منهم نحو 200 ألف عادوا إلى مناطق تسيطر عليها قوات تركية شمال سوريا.

ووثقت تقارير صحفية وحقوقية حصول حالات اعتقال وتعذيب على يد قوات النظام للاجئين عائدين إلى مناطق سيطرته، من دول أوروبية كألمانيا والسويد والدنمارك، معظمهم ممن رُفضت طلبات لم شمل أسرهم.

ونشرت صحيفة «آيريش تايمز» الإيرلندية تقريراً يؤكد بأن أربعة ممن عادوا على الأقل من أوروبا قتلوا في سجون النظام، فيما أعتُقل العشرات وتم تجنيدهم وزجهم في جبهات القتال.

كما قام النظام بمصادرة جوازات سفر قسم منهم كي لا يتمكنوا من مغادرة البلاد مرة أخرى، إضافةً إلى استدعائهم للاستجواب بشكل منتظم من قبل الأجهزة الأمنية، التي تتهمهم بوجود علاقات بينهم وبين شخصيات معارضة في أوروبا.

وقال إيهاب الراضي من سكان حلب لـ سوريتنا: «سافرت إلى سوريا خلال إجازة العيد مع زوجتي ومجموعة من السوريين، وقررت العودة إلى مدينة حلب لقضاء إجازة العيد، خاصةً أني أنهيت الخدمة العسكرية وليس في سجلي أي إشكاليات أمنية، وحين وصولنا إلى حواجز النظام عند منطقة خناصر، قام عناصر أحد الحواجز بإنزال جميع الشبان من الحافلة».

وأضاف إيهاب «هددنا عناصر النظام بالاعتقال وقالوا إننا إرهابيون، وقاموا بابتزازنا وترهيبنا، ولم يتركونا نتابع طريقنا إلا بعد أن دفعنا مبالغ كبيرة، بينما قاموا باعتقال شابين كانا معنا».

وسبق أن هدد العميد في جيش النظام عصام زهر الدين في أيلول الماضي، اللاجئين السوريين بعدم العودة، وقال زهر الدين الذي قتل في تشرين الأول من العام الماضي «لكلّ من فرّ ومَن هرب مِن سوريا إلى أيّ بلد آخر، أرجوك لا تعود، لأنّ الدولة إذا سامحتك، نحن عهداً لن ننسى ولن نسامح، نصيحة من هالذقن لا حدا يرجع منكم».

هل يتعافى الاقتصاد التركي بعد الانتخابات الرئاسية؟

عقب فوز الرئيس رجب طيب أردوغان بانتخابات الرئاسة التركية المبكرة في الرابع والعشرين من حزيران الماضي، توجهت أنظار رؤوس الأموال نحو عقد استثمارات اقتصادية في تركيا، في حين تدور التساؤلات حول مدى انعكاس فوز أردوغان على انتعاش الاقتصاد التركي، وهل يساهم ذلك في تحسن الليرة التركية، أم أن خلافات الحكومة والبنك المركزي والحرب الاقتصادية على تركيا ستستمر وتعرقل عجلة الاقتصاد؟

صهيب مكحل

أحد محال الصرافة في تركيا | الأناضول

شهدت الليرة التركية تحسناً ملحوظاً عقب صدور نتائج الانتخابات، ووصلت إلى 4.55 ليرة مقابل الدولار، بارتفاع وصل إلى 2.9 ٪، مقارنةً مع آخر جلسات التداول قبيل الانتخابات، حيث سجّلت حينها 4.66 ليرة للدولار الواحد.

وخسرت الليرة التركية منذ مطلع العام الحالي نحو 20 ٪ من قيمتها أمام العملات الأجنبية، بعد أن تخطى سعر صرف الدولار عتبة 4.90 ليرة، بينما كان سعر صرف الليرة قبل الانقلاب في تركيا في تموز 2016، حوالي 3.5.

وأعلن معهد الإحصاء التابع للحكومة التركية الشهر الماضي، أن الاقتصاد التركي حقق نمواً بنسبة 7.4 ٪ في الربع الأول من 2018، متجاوزاً التوقعات بنسبة 0.4 ٪، فيما تسعى تركيا لتحقيق سلسلة من الأهداف الاقتصادية مطلع 2023، بالتزامن مع الذكرى المئوية الأولى لإعلان الجمهورية، منها التنافس على منصب أكبر عشر قوى اقتصادية على مستوى العالم، بعد تسجيل ناتج قوي يتجاوز عتبة الـ تريليوني دولار أمريكي.

وقال الباحث الاقتصادي يونس الكريم لـ سوريتنا: إن «لتغيير نظام الحكم في تركيا من البرلماني إلى الرئاسي أهمية كبيرة على الاقتصاد التركي، والذي يتوازى مع العمل على تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال سيطرة حزب العدالة والتنمية على البرلمان، وما يتبعه من طمأنينة لدى المستثمرين وإقبالهم على الاستثمار، فوجود بيئة سياسية مستقرة يعني بيئة اقتصادية مستقرة».

هل ستعود الليرة التركية للتحسن؟

ويعتبر موضوع انخفاض الليرة التركية وارتفاعها، الشغل الشاغل ليس للأتراك فحسب، بل للسوريين المتواجدين في تركيا أيضاً.

وأوضح الباحث الاقتصادي أحمد ذكر اللّه، أن «الحرب الاقتصادية التي كانت تستهدف تركيا للتأثير على نتائج الانتخابات لا تزال مستمرةً، وبالتالي فإن تحسن الليرة التركية، سيكون على المدى المتوسط أو البعيد، وليس في الأجل القصير».

وأضاف ذكر اللّه أن «المضاربين على الاقتصاد التركي، لن يسحبوا كل أموالهم من السوق التركي بصورة مفاجئة، بغية التأثير سلباً على صورة الحكومة التركية الجديدة، وإظهارها في مظهر العاجز عن التحكم في تذبذب سعر صرف الليرة، كما أن سحبهم الأموال في فترة واحدة، سيكبدهم خسائراً كبيرة».

وأشار إلى أن «هبوط الليرة خلال الفترة الماضية وتذبذب سعر صرفها، كان مرتبطاً أيضاً بمجموعة من العوامل الداخلية، مثل عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز الميزان التجاري، وإجراءات السياسة النقدية، وارتفاع حجم التضخم، وهذه العوامل لا تزال أيضاً موجودة، وتحتاج لوقت كي تتحسن».

وأعلنت الحكومة التركية عن البدء بحزمة إصلاحات اقتصادية على مختلف القطاعات، منها تعديل مناخ الاستثمار والسماح بدخول المستثمرين في القطاعات التي كانت تُعتبر حكراً على الحكومة التركية: مثل التعليم والصحة، ليكون المستثمر شريكاً إلى جانب الحكومة التركية في تلك المشاريع.

ولفت ذكر اللّه إلى أن «قدرة الليرة التركية على التعافي ستتوقف على السياسات الاقتصادية والمالية التي ستتخذها الحكومة التركية الجديدة»، داعياً «تركيا إلى التركيز على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، لأنها تكون أقل تأثراً بالمواقف السياسية، وتتحرك وفقاً للمصلحة الاقتصادية وليس للمصالح السياسية».

في حين يرى يونس الكريم أن «الهدف من تعديل المناخ الاستثماري تخفيف العبء الاقتصادي على الحكومة التركية، وتحويل تركيا إلى مركز جذب للاستثمار، والاستفادة من الاضطرابات في مختلف البلدان العربية، والتي تدفع أصحاب رؤوس الأموال للبحث عن مراكز نشاط اقتصادية، إضافةً لرفع إنتاجية الاقتصاد على أن يبقى للدولة وجودها، على عكس الدول الرأسمالية الجديدة والتي تقتضي بهيمنة المستثمر على كامل القطاع الاقتصادي».

وأضاف «لا ينظر المستثمر إلى مدى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاعها، لأن ارتفاع العملة سيؤدي إلى صعوبة التصدير وتكبد الحكومة التركية خسائر اقتصادية فادحة، وإنما يبحث المستثمر عن البيئة الاستثمارية السياسية المستقرة، بالإضافة لوجود قوانين واضحة خالية من الفساد، فضلاً عن معدل الدخل العائد على قيمة الاستثمار الداخلي».

هكذا أنقذ أردوغان اقتصاد تركيا من الانهيار

يرتبط انخفاض قيمة الليرة التركية بعدة عوامل سياسية واقتصادية، منها الحرب الاقتصادية التي تقودها عدّة دول ضد تركيا، بما فيها الإمارات والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية، لعرقلة تحسن الواقع الاقتصادي التركي.

لكن على غرار ما هو مقرر له، تمكن حزب «العدالة والتنمية»، من استغلال تلك الحرب بالتزامن مع الانقلاب الفاشل عام 2016، ليحقق أثراً إيجابياً على الشعب التركي، حيث دافع المواطنون الأتراك، بمختلف اتجاهاتهم السياسية، عن الليرة التركية وعن الاستقرار الاقتصادي، وفق رأي الباحث الكريم.

ويرى الكريم أن «تلك العوامل ساهمت في نجاح العدالة والتنمية في الانتخابات، ودفع الانقلاب إلى تمسك الشعب بحكومته»، مضيفاً أن «تركيا استفادت من ضعف الليرة لمحاولة بناء علاقات اقتصادية مع الدول، وتزويدها بالمواد الأولية بثمن رخيص، وتشجيع رؤوس الأموال على إبرام العقود الاستثمارية في تركيا».

وفي أيار الماضي، دعا الرئيس التركي مواطني بلاده إلى تحويل ما بحوزتهم من عملات أجنبية إلى الليرة التركية، «لإفساد المؤامرة الاقتصادية التي تحاك لتركيا»، واستجاب المواطنون لذلك وبلغت عمليات التحويل ملايين الدولارات لليرة التركية.

وسعى أردوغان قبل إجراء الانتخابات إلى طمأنة الشعب والمستثمرين، إلى أنه سيتخذ في حال فوزه إجراءات مختلفة للتغلب على التضخم وعجز ميزان المعاملات الجارية.

كما قال رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم: إن التقلبات في سعر صرف العملات مؤقتة ومرحلية، ونفى وجود أي انحراف ولو طفيف في السياسة المالية، مؤكداً كفاح الحكومة ضد التضخم.

ولفت يلدريم إلى أن بلاده استقبلت نحو ثمانية ملايين زائر إلى تركيا في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، وتوقع وصول الرقم إلى أربعين مليوناً بنهاية العام.

ورأى محللون أن دعوة الرئيس أردوغان للانتخابات المبكرة، كان لها دوراً كبيراً في إنقاذ الاقتصاد التركي، حيث أنه لو انتظر أردوغان لحين قدوم موعد الانتخابات الفعلية في نهاية 2019، لكان اقتصاد تركيا قد انهار، لأن المستثمرين لن يتجرأوا على الدخول في أي مشاريع ضخمة، لحين استقرار الوضع السياسي.

ماذا يهدد الاقتصاد التركي؟

تواجه تركيا حالة من الانقسام بين الحكومة والبنك المركزي، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أردوغان ضرورة خفض أسعار الفائدة لدعم الاستثمار وخفض تكلفة الإقراض، فإن البنك المركزي يرى أن مواجهة التضخم المتصاعد وانخفاض أسعار الفائدة، تكمن في رفع أسعار الفائدة لدى البنوك.

ورفع البنك المركزي التركي سعر الفائدة الرئيسي إلى 17.75 ٪، لكن مستثمرين اتجهوا إلى بيع الليرة في الفترة الأخيرة، لمخاوف تتعلق بقدرة البنك المركزي على احتواء التضخم، لاسيما بعد أن قال الرئيس رجب طيب أردوغان إنه يتوقع أن يفرض مزيداً من السيطرة على السياسات النقدية بعد الانتخابات.

وقال خبراء اقتصاديون في تصريحات لشبكة «CNBC» الأمريكية إن «فوز الرئيس التركي في الانتخابات الرئاسية، لن يخدم الاقتصاد الذي يعاني بشكل كبير، بسبب تدخلات الرئيس أردوغان وسياساته الاقتصادية».

وأشار الخبراء إلى أن تركيا تواجه حالياً العديد من القضايا والمشكلات، من بينها تراجع سعر الليرة التركية، وارتفاع معدل التضخم الذي بلغ 12 ٪، والتصور الرائج أن أردوغان سيسعى للسيطرة على الاقتصاد وخفض سعر الفائدة.

وقال نيل جوبالاكريشنان، خبير الائتمان في بنك DBS، إن «نتائج الانتخابات التركية، قد تفرز انتعاشاً قصير المدى، لكن نتوقع أن تظل الأصول التركية تحت الضغط، ما لم يتم اتخاذ تدابير وسياسيات تعالج التضخم المرتفع في البلاد».

ولفت إلى أن البنك المركزي لم يرفع معدل الفائدة بالقدر الكافي، مثل بعض الدول الأخرى، بالنظر إلى تركيز الحكومة على نمو الناتج المحلي الإجمالي، بدلاً من معالجة التضخم أو استقرار العملة.

بدورها قالت وكالة «أسوشيتد برس» الأمريكية: إن «الاقتصاد التركي يشهد خطراً كبيراً، فعندما ننظر إلى الصورة الكلية، نرى ارتفاع في معدلات التضخم، وسعر الصرف، وأسعار الفائدة، والعجز المالي، وبالتالي إنقاذ هذا الوضع ليس بالأمر السهل».

تمتلك تركيا مقومات تجعلها على رأس المستثمرين في إعادة إعمار سوريا، فهي تستطيع تزويد سوريا بالمعدات والمواد الأولية، في ظل ضعف دول الجوار اقتصادياً، وتحويل مرفأي طرطوس واللاذقية لمناطق عسكرية، فضلاً عن تواجد مستثمرين ورجال أعمال سوريين على أراضيها، وتتميز استثماراتهم بأنها الأرخص ثمناً مقارنةً مع الأسواق الأخرى.

تركيا تعزز فرصها في إعادة إعمار سوريا

من جهة أخرى، تسارع تركيا، مع غيرها من الدول، إلى أن يكون لها حصص في إعادة إعمار سوريا، لتحقيق المكاسب الاقتصادية، وتسعى للدخول بقوة في هذا الملف.

ويرى الخبير الاقتصادي يونس الكريم، أن «تركيا لها حظوظ هامة في إعادة إعمار سوريا، أبرزها أنها تستطيع تزويد سوريا بالأدوات والمعدات اللازمة في ظل ضعف بقية الدول المجاورة اقتصادياً مثل الأردن ولبنان، وعجز روسيا بمرفأيها طرطوس واللاذقية عن استيراد تلك الأدوات، بعد أن بدأت روسيا بتحويلهما إلى مناطق عسكرية».

وأضاف الكريم «إضافةً إلى تفرّد تركيا بالمستثمر الوحيد لإعادة إعمار سوريا دون بقية شركات الاستثمار الأخرى، وذلك لأن معظم المستثمرين هم من رجال الأعمال السوريين في أراضيها، ولديهم استثمارات في تركيا التي تتميز بأنها الأرخص ثمناً، كأسعار السلع والخدمات مقارنةً مع الأسواق الأخرى، كما أن الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرمتها الحكومة التركية مع روسيا، ستؤدي مستقبلاً إلى البدء بالإعمار وبقوة بسبب توفر رأس المال والبنية التحتية».

ومع تلك المتغيرات في المستقبل وإعادة الإعمار، تبقى قيمة الليرة التركية مستقرة نسبياً ربما على المدى الطويل، علماً أن العملة المستخدمة في إعادة الاعمار هي الدولار الأمريكي، الذي سيعود إلى المستثمرين والحكومة التركية لتغطية النفقات والمدفوعات.

وأشار الكريم إلى أن «الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لن يسمح بانخفاض قيمة الليرة التركية، ويسعى جاهداً للحفاظ على قيمتها مع محاولة إعادة تشغيل الاقتصاد التركي بكامل قطاعاته، مستفيداً من الضغوطات على إيران وروسيا، والفوضى في دول الخليج، والوضع الاقتصادي لكلٍ من الأردن ولبنان، وبالتالي تركيا هي الأكثر استقراراً اقتصادياً وسياسياً، وستحاول روسيا وإيران الدخول في إعادة إعمار سوريا عن طريق الحكومة التركية، وهذا يؤدي إلى تحسن الاقتصاد التركي».

لا رواتب أو شواغر أم منح

722 مدرساً من مهجّري الغوطة الشرقية في الشمال بلا عمل ومطالبات بإنصافهم

عشـر سـنوات قضاها خالد العوض في تدريس مادة الرياضيات للمرحلة الثانوية بمدارس الغوطة الشرقية جعلته يمتلك خبرة كبيرة، لكنه لم يتوقع أن يأتي يوم يُهجّر فيه إلى الشمال السوري، إلا أنه كان متفائلاً عند وصوله بعد الوعود التي أطلقتها «الحكومة المؤقتة» بتأمين شـواغر للمدرسـين، وبعـد مرور ثلاثة أشـهر على التهجير لم يتحقـق أي من تلك الوعود، ليُقرر العمل في تجارة الخضار والفواكه بمدينة إدلب لكسب لقمة عيشه.

غياث أبو الذهب

تلاميذ في إحدى مدارس مدينة إدلب | مديرية التربية الحرة

يعاني مدرسو الغوطة الشرقية المهجرين من ظروف إنسانية صعبة، بعد أن وجدوا أنفسـهم بلا عمل يسـاعدهم في تأمين الاحتياجات الأساسية، في ظل عدم قدرة وزارة التربيـة فـي «الحكومـة المؤقتة» ومديريـة تربيـة ريف دمشـق الحـرة أو مديريـات تربية الشـمال علـى تأمين أي شاغرٍ أو منح للمدرّسين المهجرين.

وشـكلت مديرية التربيـة والتعليم الحرة في ريـف دمشـق، لجنةً لمتابعة شـؤون المدرسـين المهجرين للشـمال السوري، وقـال مدير تربية ريف دمشـق الأسـتاذ عدنان سـليك لـ سـوريتنا: إن «المديرية شـكّلت هذه اللجنة فور الوصول للشمال لمتابعة شـؤون الطلاب والمدرسين على حـد سـواء، حيـث تضـم اللجنة خمسـة مدرسين».

وتواصلـت اللجنـة مـع وزارة التربية في «الحكومة المؤقتة» ومع مديريات التربية في الشـمال (إدلـب، حلب، حمـاة)، بهدف استيعاب المدرسين المهجّرين وتكليفهم وقبول الطلاب، وأضاف سليك أن «الوزارة اسـتجابت للطلب وأصدرت تعميماً بقبول الطلاب المهجرين حتـى بدون أي وثيقة، وتأمين شواغر للمدرسين».

ويبلـغ عـدد المدرّسـين المهجّريـن إلى الشـمال 722 مدرسـاً، وقـال رئيس لجنة متابعـة شـؤون المدرّسـين المهجّريـن راتـب العلـي: إن «اللجنـة باشـرت عملها بتأميـن الرواتب، والذي يعتبـر على رأس أولويات المدرّسين خاصةً في ظل ظروف التهجير»، مشـيراً إلـى أن «المصادر التي يحصل المدرسون من خلالها على الرواتب متنوعـة، لكـن الداعـم الأكبـر لرواتـب مديرية التربية يتم عبر مشروع مناهل».

وأضـاف العلـي أن «عدداً مـن الصعوبات واجهت عمل اللّجنـة، نتيجة تعدد الجهات الداعمـة وبقـاء قسـم مـن المدرسـين فـي الغوطة الشـرقية، كما احتـاج البدء بتسليم الرواتب فترةً من الزمن حتى تم وصول جميـع المهجرين، ومعرفة أوضاع من هجّر ومن بقي من المدرسين».

وللتعامـل مـع تلـك الإشـكاليات طلبـت مديريـة تربية ريف دمشـق الحـرة، من كل مـدرس تعبئـة اسـتمارة الكترونية، تشـمل بيانات المدرس ومكان التدريس والرواتب المسـتحقة له والجهة التي كان يستلم راتبه منها.

وأدى تصاعـد الحملـة العسـكرية علـى الغوطة نهاية العام الفائت، لتوقف تسليم الرواتـب مـن قبـل مشـروع «مناهـل»، بسـبب صعوبة تنقل المدرسين، فحصل تفاوت بين اسـتلام المدرسين لرواتبهم، فبعضهـم لـم يسـتلم راتبـه للشـهور الثلاثـة الأولـى مـن العـام، وبعضهـم لشهرين أو شهر واحد.

كما لـم يلتزم المشـروع بتأميـن رواتب المدرسـين للشـهور المتبقية مـن العام الحالـي بعد تهجيرهـم إلى إدلـب، وقال عدنان سـليك إن «إدارة مشـروع مناهل ردت بأنها لا تدعم مديرية مهجّرة».

وأضـاف سـليك «لـم يسـتطع بعـض المدرسين استلام رواتبهم، بسبب انقطاع التواصـل معهـم وعـدم معرفتهـم ببدء تسديدها»، مشيراً إلى أن «إدارة المشروع مناهل أقفلت ملف الرواتب بشـكل كامل قبل تسديد كافة المستحقات».

وقال المدرس حسـان الناصر من مهجري المـرج: «لـم أسـتطع اسـتلام رواتبـي للأشـهر الثلاثـة الأولـى من هـذا العام، وبعـد التهجيـر لم أعلـم ببدء التسـديد، وحيـن أخبرني أحد الأصدقـاء ذهبت إلى أحـد مراكـز مناهل، لكنهـم أخبروني أن فترة تسديد الرواتب انتهت».

والتحق 350 مدرسـاً مـن المهجرين في مـدارس محافظة إدلب، خلال الشـهرين الرابع والخامس، إلا أن مشروع «مناهل» رفـض دفع رواتبهم بسـبب عـدم وجود ميزانية إضافية.

وطالـب رئيـس لجنـة متابعـة شـؤون المدرسين، المشـروع بدفع هذه الرواتب مـن الوفـر الـذي حصـل مـن رواتـب المدرسـين الذيـن بقـوا فـي الغوطـة، ولاسـيما أن إدارة المشـروع اتخذت قراراً بعدم دفع رواتبهم لبقائهم في الغوطة.

لا شواغر أو منح

من جهـة أخـرى، عانى مدرسـو الغوطة من عدم توفر شواغر في مديريات تربية الشمال، والتي أعلنت أنها ستقبل مدرسي الغوطة في حال توفر شـواغر وبعد إجراء مسـابقات، وفي حال نجاحهم فيها سيتم تعيينهـم، وهذا ما اعتبـره المدرس خالد العوض «إجحافاً بحق المدرسين، وخاصةً أن عدداً كبيراً منهم يمتلك سـنوات خبرة طويلـة وشـهادات جامعيـة وديبلومـات تأهيل تربوي».

كمـا رفضت مديريات التربية في الشـمال الطلبـات المقدمـة، للمشـاركة بالمراقبة والتصحيـح خـلال الامتحانـات باسـتثناء سـبعة أشـخاص من أصل أكثـر من 350 مدرسـاً تقدموا بطلبـات، ورُفضت كذلك طلبات المدرسـين للمشـاركة في مشروع «التعليـم المسـرّع»، رغم أن المسـابقة أعطـت الأفضلية للمهجّريـن، ولم يُقبل إلا طلب لمدرس واحد من أصل 400 طلب.

واعتبـر رئيـس لجنـة متابعـة شـؤون المدرسـين، أن «تصـرف إدارة المشـروع غير أخلاقي، وخاصةً أن جميع المؤسسات العاملـة في الغوطـة إما تكفلـت بتأمين شـواغر لموظفيها في مجـال عملهم، أو قدمت منح خاصة بالتهجير، كدفع إيجارات المنازل لثلاثة أشـهر مع تأمين مبلغ مالي لشراء بعض الاحتياجات الأساسية».

وأضـاف أن «إدارة مشـروع مناهل قدمت منحـاً لـ 42 شـخصاً مـن الـكادر العامل في تربية ريف دمشـق، وهـذا يعتبر أمراً سـلبياً، ويُسـبب شـرخاً بيـن المديريـة والمدرسين، حيث حصل أعضاء المديرية علـى منح، بينمـا لم يعطَ المشـروع أي منح للمدرسين المهجرين».

وأتهـم حسـان قـدور، أحـد المدرسـين المهجريـن، مديريـة التربيـة بالتواطـؤ مـع مشـروع «مناهـل»، وطالبهـا بحـل نفسـها لعدم قدرتها على تأمين شـواغر للمدرسـين، مضيفاً أن «وضع المدرسين مأسـاوي فـي الشـمال السـوري، وباتت المنظمـات ووزارة التربية ومديرياتها في الشـمال السوري كأنها تتعمد عدم تأمين شواغر أو منح للمدرسين».

وتعـذر علـى سـوريتنا التواصـل مـع مسؤولي مشروع «مناهل» للتعليق على احتجاجات المدرسين.

حملة «المعلمون أولاً»

وأطلـق مدرسـو الغوطـة الشـرقية المهجّريـن في الشـمال السـوري، حملةً علـى مواقع التواصـل الاجتماعي بعنوان « المعلمـون أولا»، بعد الظروف القاسـية التي مروا فيها.

وقال عضو لجنة متابعة شؤون المدرسين وأحـد القائميـن علـى الحملـة يوسـف طقطـق: إن «هـدف الحملة لفـت أنظار المؤسسـات لواقـع المدرسـين، ومحاولة الضخ الإعلامي لإيصال صوتهم».

وأكـد طقطـق أن «الحملـة لاقـت تفاعلاً كبيـراً مـن الناشـطين والحقوقييـن والمدرسين في الشمال»، متأملاً الوصول لحل يُنهي الظلم الحاصل على المدرسين المهجريـن، وخاصةً أن أغلبهم بحاجة إلى عمل، والعام الدراسي القادم بعد شهرين، ولا بد من إيجاد حلول جذرية».

التربية التركية تقرر فصل 200 مدرساً سورياً في مخيم أضنة

سوريتنا برس

تلقى مدرسـون سـوريون في مخيم أضنة جنوب تركيا، بلاغاً من منسـق التربيـة التركيـة في الولايـة عرفان خوجـة، يفيد بأنه سـيتم الاسـتغناء عـن معظمهم، وفصلهـم من العمل بمدرسـة المخيـم، الـذي يقطنه 30 ألف نسمة من النازحين السوريين.

وجاء قرار منسق التربية التركية في ولاية أضنة، خلال اجتماع حضره جميع مدرسـي المخيم البالغ عددهم 368، وتم إبلاغهم أنه سيتم الاستغناء عن 200 مدرساً، بسبب حيازتهم شهادات غيـر تربويـة كالهندسـة والاقتصاد، فضلاً عن بعض الشهادات المزورة.

وخضع المدرسـون مـن اختصاصات مختلفـة فـي مخيـم أضنـة بدايـة العـام الدراسـي 2016-2017 لدورة تأهيـل تربـوي، اشـترطتها منظمة «اليونيسـف» بالتعـاون مـع وزارة التعليم التركيـة، لتعيينهم ضمن مراكز التعليم المؤقتة في المخيم وباقي المدن.

ويضم مخيـم أضنة حوالـي 8500 طالباً مـن المرحلـة الأولـى وحتـى المرحلـة الثانويـة، ويشـرف علـى تعليمهـم 368 مدرساً من كافة الاختصاصات.

وقـال محمـد ناصيـف، أحـد المدرسـين المفصوليـن «أبلغتنـا التربيـة التركيـة بقرار الفصل، ونأمل أن يتم الرجوع عنه، فنحن نعمل بالتدريس في المخيم منذ 3 سنوات وهو مصدر دخلنا الوحيد».

أزمة سابقة عصفت بالمدرسين

ولا يعتبر قرار فصل مدرسـي مخيم أضنة الأول من نوعه، حيث واجه المدرسون أزمةً سـابقة بعد قرار إفراغ مخيّم أضنة ونقل الأهالـي إلى 3 مخيمات أخـرى هي: مخيم ملاطية، وكيليس، والإصلاحية في عينتاب، ريثما يتم استبدال الخيم بكرفانات حديثة ومن ثم العودة إليه بعد الانتهاء.

وتوزّع المدرسون والطلاب على المخيمات الثلاثـة، حيـث التحق قسـم مـن الطلاب بالمدارس المتواجدة ضمنها، وقسـم آخر لم يستطع الالتحاق، كما حصل في مخيم كيليـس، لامتلاء المراكـز بالطلاب وعدم القـدرة على اسـتيعاب الجدد، أمـا الكادر التعليمي، فلم يسـتطع الالتحاق والعمل بتلـك المـدارس لوجـود الـكادر الأصلي فيها، وعدم الحاجة لمعلمين جدد.

ولـدى مراجعة المدرسـين لدوائر التربية فـي مناطقهـم الجديدة لوضع أنفسـهم تحت تصرفها لم يحصلوا على وظائفهم، وبالتالي لن تسـتطيع المديريات الفرعية لاحقـاً رفع قوائم بأسـمائهم إلى منظمة اليونيسـف، كونهـم ليسـوا علـى رأس عملهم وليسـوا من المعيّنين في الأصل داخل المخيمات الثلاثة التي قدموا إليها.

وقـال باسـل أحد المدرسـين فـي مخيم أضنة: «بقينا عدة أشـهر بـلا عمل لعدم توفر شـواغر فـي المدارس التـي انتقل إليها طـلاب المخيم، وعدنا للتدريس بعد إعـادة افتتـاح المخيم بعدما عشـنا فترةً عصيبـةً، وقـرار الفصل يعنـي أننا على أبواب أزمة جديدة».

آلاف المدرسين يواجهون مصيراً مجهولاً

وعمل بعض من حملة الشهادات الجامعية من اللاجئين السـوريين في تركيا ضمن المـدارس المؤقتـة فـي المخيمـات أو المـدن، بدعم من منظمة «اليونيسـف»، والتي وقّعت عقـداً مطلع العام 2016 مع السـلطات التركيـة، يقضـي بدفـع أجور المدرسين في المدارس السورية بعموم تركيا، بعد اعتمادها من الحكومة التركية كمراكز مؤقتة للتعليم.

وخلال هذه المدة تمكنت المنظمة من دعم ما يقارب 13000 مدرسـاً برواتب شـهرية بلغـت 900 ليـرة تركيـة لـكل منهـم، ثم ارتفعت إلى 1300 ليرة نهاية العام نفسه.

وتسـعى الحكومـة التركيـة إلـى نقـل جميع الطلاب السـوريين فـي تركيا، والمقـدر عددهم حالياً بـ 612 ألف، من المدارس المؤقتـة إلى المدارس التركية بحلول تاريخ حزيران 2019، وإغـلاق كافـة المـدارس المؤقتـة، وبناء المزيـد من المدارس الحكومية بالتعاون مع اليونيسف.

وأثـار الأمـر مخاوفاً كبيـرةً بشـأن مسـتقبل أكثر مـن 13000 مدرسـاً سـورياً يعملـون في تلـك المدارس، لاسـيما مع اقتراب عقد «اليونيسف» من الانتهاء وعدم تجديده حتى الآن.

فـي حين لم يصدر عـن المنظمة أي شيء حول مصير المدرسين في تلك المـدارس، ورغـم التطمينـات التـي يطلقها مسـؤولو المنظمـة الأممية، خـلال الزيـارات الروتينيـة لمراكـز التعليـم المؤقتـة، والتـي تتضمـن وعوداً متكررة بزيادة الرواتب، وعدم التخلي عن المدرس السـوري، إلا أن كل تلك الوعود غير مضمونة.

الخدمات تعود تدريجياً إلى بلدات جنوب دمشق وأزمة المنازل المشغولة تُؤرّق النازحين والمالكين

شهدت بلدات جنوب دمشق، يلدا وببيلا وبيت سحم، عودة شبه طبيعية للحياة بعد شهرين من سيطرة قوات النظام عليها، مقارنةً بالمناطق المحيطة بها، كمخيم اليرموك والحجر الأسود والغوطة الشرقية، ورغم الدمار الكبير في المنازل وخاصةً في مناطق التماس، إلا أن عدد كبيراً من العائلات النازحة عن بلدات جنوب دمشق قررت العودة.

مجد الشامي

ولم تشهد بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم خلال الفترة الأخيرة معارك مع قوات النظام أو قصف عنيف، إنما تم تهجير الرافضين للتسوية فور الانتهاء من الغوطة الشرقية، وبلغ عددهم نحو 8500 شخصاً، بينما بقي في تلك البلدات حوالي 100 ألف شخص.

عائلات بلا مأوى

بعد أن سيطر «تنظيم الدولة» على الحجر الأسود ومخيم اليرموك، لجأ أغلب الأهالي لبلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، وأقاموا في منازل غادرها سكانها قبيل حصار المنطقة نحو العاصمة دمشق، كما أن جميع العائلات التي دُمرت منازلها أقامت كذلك في بيوت ليست ملكها.

ولكن مع سيطرة النظام على بلدات جنوب دمشق، بدأ أصحاب تلك المنازل بالعودة إليها، ما خلق مشكلة بين النازح والمالك، في ظل مطالبة الأخير للمقيمين في منزله بإخلائه، كونه يعتزم العودة مع عائلته.

وتم تشكيل لجنة أهلية في كل بلدة، بهدف إيجاد حلول تمنع الصدام بين السكان العائدين لبيوتهم والعائلات المقيمة فيها سابقاً، عبر إيجاد منازل بديلة وتجهيز بعض المدارس لتكون سكن مؤقت لتلك العائلات.

ولكن مراسل سوريتنا أشار إلى أن «المعضلة الأكبر تكمن في أن قسماً كبيراً من تلك العائلات هي من الحجر الأسود ومخيم اليرموك، ومنازلهم مهدمة تماماً، وبالتالي فإنها ستصبح بلا مأوى، والحلول المؤقتة غير مجدية بالنسبة لها».

وقال عضو الهيئة الإنسانية لجنوب دمشق أحمد المصطفى لـ سوريتنا: إن «اللجنة الأهلية فرضت شرطاً جديداً على المُهجّرين المقيمين في منازل ليست لهم في بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، يقضي بضرورة امتلاكهم عقد إيجار من مالك المنزل المقيمين فيه، وإلا سيتم إخراجهم منه».

وسبّب هذا الموضوع أزمة لدى النازحين والمهجرين المقيمين سابقاً ضمن منازل في بلدات جنوب دمشق، وقال أبو كريم من نازحي مخيم اليرموك: «أعطاني مالك المنزل المقيم فيه مهلة لأسبوعين لإخلائه، كونه يريد العودة والإقامة فيه، وهو ما وضعني في ورطة فمنزلي في مخيم اليرموك مدمر، ولا أملك القدرة على استئجار منزل آخر».

وفي سياق متصل، طلب بعض مالكي المنازل، والذين لا يرغبون في الإقامة بمنازلهم، من النازحين القاطنين فيها، ضرورة كتابة عقد إيجار ودفع أجرة كل شهر تتراوح بين 20- 40 ألف ليرة سورية، وهو مبلغ كبير بالنسبة للنازحين الذين لا يملكون مصادر دخل أخرى.

توفير المياه وزيادة ساعات تشغيل الكهرباء

من جهة أخرى، أعلنت محافظة ريف دمشق التابعة للنظام، عن بدء العمل بصيانة مقسم الهاتف ومحطة الكهرباء في بلدة يلدا، واللذان يُخدّمان البلدات الثلاث، وقُدرت كلفة إعادة التأهيل بثمانية مليارات ليرة سورية، وتم تجهيز ثلاث مدارس ومستوصف، إضافةً إلى توفير المياه للمنازل.

كما قام النظام بزيادة ساعات توفير الكهرباء، فخلال فترة تواجد الفصائل في المنطقة، كانت يتم توفير الكهرباء لساعتين فقط، وبعد سيطرة النظام على البلدات الثلاث، وصلت ساعات تغذية الكهرباء إلى ست ساعات، مع وعود بزيادتها أكثر خلال الفترة القادمة.

وأشار رئيس مجلس بلدية ببيلا محمد القاضي لصحيفة «الوطن» الموالية، إلى أن «بعض المواطنين ضمن المناطق العشوائية الذين لا تصلهم الكهرباء، لجأوا إلى دفع اشتراكات بالتيار الكهربائي، خلال ساعات التغذية المخصصة لباقي المناطق»، نافياً أن يكون لعناصر الطوارئ أي علاقة بالأمر.

وأكد القاضي بدء أعمال التأهيل في كل من المحكمة والسجل المدني والكاتب بالعدل في ببيلا، بعد أن تمت إعادة تأهيل مبنى الناحية وطوارئ الكهرباء ووحدة المياه والبريد وباقي والمؤسسات الحكومية في البلدة، بهدف تقديم كامل الخدمات للمواطنين.

وفيما يخص تقييم الأضرار، فشُكّلت لجنة خاصة برئاسة محمد حامد رئيس بلدية يلدا، والذي وعد بإعطاء 30 ٪ من قيمة الأضرار للسكان المتضررين، ولكن معاذ بقرص من بلدة يلدا: قال إن «عدد المنازل المتضررة كبير، وخاصةً في مناطق التماس بين قوات النظام والمعارضة، وعلى طريق مطار دمشق الدولي»، متهماً اللجنة بأنها شكلية ولن تقدم شيئاً للمدنيين.

أزمة مواصلات وخبز

في سياق آخر، أعلن رئيس مجلس بلدة ببيلا، بدء عمل 15 حافلة لنقل الركاب في جنوب دمشق، موزعةً إلى 5 حافلات لكل من بلدة من بلدات يلدا وببيلا وبيت سحم، مؤكداً تخفيض عدد الحواجز على مداخل البلدات، وإلغاء حاجز «سيدي مقداد» والاقتصار على حاجز «القناية».

وأضاف أن الطريق بين ببيلا والسيدة زينب لا يعمل، وما زال بحاجة إلى تأمين من وحدات الهندسة في جيش النظام بسبب وجود الألغام، إضافةً إلى وجود أنفاق ممتدة تحت الطريق، موضحاً بأن أعمال التأهيل تقتصر على الطريق بين سيدي مقداد والسيدة زينب، والذي لا يزال مغلقاً أيضاً.

واشتكى سكان جنوب دمشق من عدم انطلاق الحافلات من كراج السيدة زينب إلى بلداتهم، معيدين رفض أصحاب الحافلات البدء بالعمل، بسبب الازدحام الكبير على مدخل بلدات جنوب دمشق، والذي يستغرق وقتاً طويلاً من انتظار السرفيس، ما يجعل العمل غير مجدٍ بالنسبة للسائقين، مطالبين بإيجاد إجراء يُسرّع من مرورهم وحل المشكلة.

أما فيما يخص مادة الخبز، فأكدت صحيفة «الوطن»، عودة أحد الأفران الخاصة في منطقة القناية إلى العمل، مشيرةً إلى أن التأخر في إعادة تشغيل باقي الأفران يعود إلى مشكلات فنية، وتم التريّث بعودتها للعمل إلى حين إنهاء جميع الإصلاحات اللازمة، لضمان عدم توقفها عن العمل بعد فترة قصيرة.

وأشار مراسل سوريتنا إلى أن سكان جنوب دمشق يضطرون لشراء الخبز من مدينة دمشق، وهو ما يُسبب عبئاً كبيراً، بينما يشهد الفرن الوحيد ازدحاماً شديداً، ما يحرم الكثير من العائلات من الحصول على الخبز.

350 عائلة في مخيم الزربة بريف حلب الغربي بلا خدمات أو رعاية طبية وسط انتشار الأمراض

مخيم الزربة بعد تعرضه لطوفان نتيجة الأمطار | 13 حزيران 2018 | المكتب الإعلامي في الزربة

سوريتنا برس

يعاني النازحون في مخيم «الزربة» بريف حلب الجنوبي من تدهور الواقع المعيشي، والذي ازداد سوءاً مع دخول فصل الصيف، ليصل إلى مرحلة خطيرة نتيجة غياب مختلف الجوانب الخدمية، ورغم كل نداءات الاستغاثة التي أطلقها قاطنو المخيم والمجالس المحلية، إلا أنها لم تلقَ سمعاً لدى منظمات المجتمع المدني.

وكان من المقرر أن يكون المخيم لإيواء عشرات العائلات، إلا أن التهجير القسري إلى الشمال السوري، وسيطرة قوات النظام على مساحات واسعة من ريف حلب الجنوبي، أدت لاكتظاظ بلدة الزربة المجاورة للمخيم بالنازحين، ما دفع بالكثير منهم للانتقال والعيش في المخيم.

وقال رئيس المجلس المحلي لبلدة الزربة، شعبان المصطفى لـ سوريتنا: إن «نازحي المخيم يعيشون ظروفاً معيشيةً قاسية منذ تأسيس المخيم العام الماضي، في ظل غياب أي دور للمنظمات الإنسانية»، مشيراً إلى أن «المنظمات بررت عدم استجابتها، بسبب تردي الأوضاع الأمنية في المنطقة، على الرغم من المناشدات المتعددة التي أطلقها المجلس المحلي لكن دون جدوى».

نقطة طبية وحيدة لـ 12 ألف نسمة

ويُعتبر الواقع الطبي المشكلة الأكبر التي يعاني منها نازحو المخيم، نتيجة غياب المستشفيات عن المنطقة، واقتصار قرى وبلدات ريف حلب الجنوبي على 3 مراكز صحية فقط، ما تسبب بارتفاع معدل انتشار الأمراض نتيجة قلّة الرعاية الصحية.

وأضاف المصطفى «تتضمن بلدة الزربة والمخيم نقطة طبية واحدة، وهي غير قادرة على استيعاب أعداد المرضى بشكل يومي، حيث يبلغ وسطي عدد المراجعين للنقطة نحو 250 مريضاً يومياً، إضافةً إلى عدم قدرة النقطة على تقديم الأدوية اللازمة لانتشار الأوبئة بشكل كبير بين الأهالي».

ويبلغ عدد قاطني المخيم نحو 350 عائلة، أي ما يزيد عن 2500 نسمة، فيما يبلغ عدد السكان الأصليين والنازحين في بلدة الزربة نحو 2000 عائلة، أي ما يزيد عن 9 آلاف نسمة، بينهم 1500 عائلة نازحة من أرياف

أزمة المياه تتفاقم في مدينة مورك ونداءات استغاثة لإنعاش الواقع الخدمي في المدينة

سوريتنا برس

أطلق المجلس المحلي لمدينة مورك بريف حماة الشمالي، نداءات استغاثة للمنظمات الإنسانية لتحسين الواقع الخدمي في المدينة، ولاسيما المياه، في ظل ضرورة صيانة الشبكة الرئيسية للمياه، بعد أن خرجت بشكل جزئي عن الخدمة بفعل العمليات العسكرية والغارات الجوية التي استهدفت البنى التحتية للمدينة، فضلاً عن تعرض أجزائها المكشوفة للسرقة والتعدّيات.

وتأتي نداءات الاستغاثة بالتزامن مع عودة الأهالي إلى المدينة بعد إقامة نقطة مراقبة تركية جنوب شرقي المدينة، حيث بلغ عدد الأهالي قبل النزوح 6000 عائلة، نزح معظمهم إلى مناطق أكثر أمناً على الحدود التركية.

وقال مدير مكتب الخدمات في المجلس المحلي لمدينة مورك، حازم السليمان لـ سوريتنا: إن «المجلس المحلي قام بتجهيز البيانات والتكاليف الخاصة بصيانة شبكة المياه الرئيسية، لرفعها إلى المنظمة الداعمة في حال توفرها، لكن حتى اللحظة لم تلقَ نداءات الاستغاثة أيّ مجيب».

حلول غير مجدية

ويعمل المجلس المحلي على توفير المياه للأهالي من خلال الآبار الداخلية، حيث يعمل على تجهيز بئرين لضخ المياه للسكان عبر الشبكة السليمة، بتكلفة تشغيلية تصل إلى 40 ألف ليرة سورية لكل عملية ضخ مدتها 6 ساعات.

وأضاف السليمان «يعمل المجلس المحلي على تأمين مياه الشرب للأهالي في المناطق التي لا تصلها مياه الضخّ بسبب تلف الشبكة، حيث يتم توزيع المياه للأهالي بالصهاريج وبسعر 600 ل.س للصهريج الواحد وهو سعر التكلفة»، مشيراً إلى أن «غياب الكثافة السكانية عن المدينة أدى لعدم قدرة المجلس على تطبيق نظام الجباية على المياه».

وتعاني العائلات العائدة مؤخراً إلى مورك من شح كبير في المياه، نظراً لدمار خزاني المياه في المدينة، بفعل القصف الجوي والمدفعي عليها خلال السنوات الماضية، وأكد الناشط الإعلامي عامر السعيد أن «القصف العنيف مسبقاً أثر أيضاً على قسم كبير من شبكات المياه».

وأشار السعيد إلى أنه «من الضروري العمل على إصلاح تلك الشبكات من أجل إيصال المياه إلى أكبر عدد ممكن من العائلات»، موضحاً أن «جميع سكان مورك يعتمدون على منهل مياه وحيد تم استحداثه مؤخراً في المدينة، لكنه لا يكفي حاجة المدنيين، ما يدفعهم لشراء المياه من صهاريج المجلس المحلي أو الصهاريج الخاصة».

تردي الواقع الخدمي والتعليمي والصحي

ولا يقتصر تردي الوضع الخدمي في مورك على المياه فقط، حيث أكد المجلس المحلي في مورك في بيان له، أن المدينة تعاني من انعدام كامل للخدمات وخاصةً الكهرباء والمياه، وذلك نتيجة الضرر الكبير الذي لحق بخزانات المياه، إضافةً إلى سرقة خزانات وكابلات الكهرباء، ومحطات الضخ، والأعمدة الكهربائية، وشبكة المياه، وأغطية الريكارات.

وأشار البيان إلى صعوبة الحياة في المدينة، بسبب انتشار الأنقاض في الشوارع التي سببت شللاً في حركة المرور، واقتصار التعليم في المدينة على مدرسة واحدة، جراء الدمار الكبير الذي طال معظم مدارسها، وانتشار الأمراض والأوبئة، نتيجة تضرر قسمٍ كبير من خطوط الصرف الصحي بالقصف، إضافةً إلى عدم إمكانية المركز الصحي التطوعي في المدينة تحمل أعباء الخدمات الطبية، بسبب قلة دعمه وضعف تجهيزاته.

وأكّد المجلس في بيانه، أن المدينة تشهد تضخماً في تعداد السكان بشكل متسارع، بعد الهدوء الذي حظيت به المدينة عقب وضع نقطة المراقبة التركية، حيث وصل عدد الوافدين إلى المدينة حوالي 12 ألف نسمة، داعياً المنظمات الإنسانية لإعادة الخدمات للمدينة، مع تزايد عودة السكان تدريجياً.

وأثار افتتاح معبر مورك ارتياحاً لدى السكان والتجار، وذلك لسهولة نقل البضائع واختصار المسافات التي تُقدر بين مورك وحماة بنحو 20 كيلو متراً، على خلاف بقية المعابر كقلعة المضيق، ومعبر بلدة الحمرا في ريف حماة الشرقي.

ويرى أبو صبحي أحد سكان مورك أن «عدم استثمار المعبر من قبل المجلس المحلي أدى لنتائج مخيّبة للكثير من السكان، وما تزال المرافق الخدمية خارجة عن الخدمة بشكل كامل، على الرغم من العائدات الضخمة للمعبر، فلا شبكات للكهرباء أو المياه، والفرن الآلي الوحيد خارج الخدمة».

وأضاف أبو صبحي أن «التعليم يقتصر على غرفة صغيرة دون نوافذ أو أبواب، والواقع الطبي يُنذر بكارثة إنسانية كبيرة، حيث يتواجد مركز صحي بسيط يفتقر للمعدات والأدوات الطبية وبجهود تطوعية، قوامه ممرض يسعى جاهداً للحد من انتشار الأوبئة، وعلاج مرض اللشمانيا الذي يُهدد ثلث السكان».

ما مصير المتخلفين؟

عقب إعلان اتفاق تهجير سكان جنوب دمشق، بقي كثير من الشبان ضمن بلداتهم وعقد بعضهم تسوية مع النظام، والذي أعطى مهلة ستة أشهر لجميع المتخلفين عن الخدمة العسكرية حتى يتم تسوية وضعهم، بينما انضم عدد من المقاتلين السابقين في صفوف المعارضة لقوات النظام.

وقال هشام سعد الدين من بلدة بيت سحم: إن «قوات النظام طلبت ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و50 سنة، التوجه للمجالس المحلية والقيام بإجراءات التسوية، حتى لو لم يكونوا ضمن فصائل المعارضة».

وشاركت المليشيات الشيعية المتواجدة في منطقة السيدة زينب في حصار جنوبي دمشق منذ عام 2013، كما كان لها الدور الأبرز في السيطرة على عقربا وحجيرة وسبينة المتاخمة.

وقال عضو الهيئة الإنسانية لجنوب دمشق أحمد المصطفى: إن «المليشيات وضعت حاجزاً على طريق بيت سحم - عقربا، لكنها ما لبثت أن أزالته»، مشيراً إلى أن «السكان يتخوفون من تنصل الروس من تعهداتهم، فيما يخص عدم تعرض النظام وميليشياته للشبان خلال فترة الستة أشهر أو عند إجراء التسوية».

وأضاف أن «الروس لهم سوابق في عدم الالتزام بالتعهدات، وإخلالهم بالوعود سيؤدي إلى سيطرة مليشيات النظام على المنطقة بشكل كامل»، مضيفاً أن «المليشيات تسعى لجذب الشباب من أبناء المنطقة عبر إغرائهم بالرواتب».

وأشار مصطفى إلى أن «المليشيات الشيعية الموجودة في السيدة زينب، سيطرت على أحد المساجد المدمرة على أطراف بلدة بيت سحم، وبدأت بترميمه لتحويله إلى حسينية شيعية، وهو المخطط ذاته الذي تسعى لتنفيذه في حال تمكنت من الدخول إلى بلدات جنوب دمشق».

حلب وإدلب وحماة.

كما أدى تراكم النفايات وعدم وجود شبكات للصرف الصحي، إلى انتشار مرض اللشمانيا المعروف بـ «حبّة حلب»، وسجلت النقطة الطبية في مخيم الزربة إصابة نحو ألف شخص بين سكان المخيم والبلدة باللشمانيا، نتيجة اعتمادهم على الحفَر الفنية لتصريف مياه الصرف الصحي.

وقال أبو حمود أحد قاطني المخيم: إن «طفله يعاني من إصابة بمرض اللشمانيا منذ سبعة أشهر، نتيجة عدم توفر العلاج الكافي له، حيث تفتقر النقطة الطبية للأدوية اللازمة، فضلاً عن بعد المراكز الطبية عن المخيم، وغلاء أسعار الأدوية في البلدات المجاورة».

وأشار رئيس المجلس المحلي لبلدة الزربة، إلى أنّ «المجلس لم يستطع توفير شبكات الصرف الصحي للبلدة والمخيم، لغياب مصادر الدعم»، مشيراً إلى أنه «تم التواصل مع المنظمات من أجل تأمين حملات رشّ المبيدات الحشرية، لكن دون استجابة، رغم أن رشّ المبيدات يعدّ حلاً مجدياً لمكافحة مختلف الحشرات، وخاصةً ذبابة الرمل المسببة لمرض اللشمانيا».

غياب الكهرباء والمعونات وندرة المياه

ويعاني النازحون في المخيم من نقص حاد في تأمين المياه والغذاء، وأوضح المصطفى أن «المخيم يحتاج لسلل إغاثية طارئة، والتي غابت عن نازحي المخيم منذ افتتاحه رغم رفع إحصائيات للعديد من المنظمات، حيث تعاني العائلات في المخيم من أوضاع معيشية قاسية تتطلب مساعدات إغاثية».

وقال صبحي الحسن أحد سكان المخيم: «نعاني من صعوبة في تأمين مياه الشرب في ظل ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير، حيث أن حصّة الفرد الواحد من المياه يومياً تبلغ 20 ليتر فقط، بعد التعاقد مع منظمة اليونيسف لتزويد المخيم بالمياه، ولكن هذه الكمية تكفي لعدّة ساعات وليس ليوم كامل، ويضطر الأهالي لشراء المياه من الصهاريج بمبلغ 4 آلاف ليرة سورية».

وأضاف الحسن «ثمن ربطة الخبز الواحدة وزن نصف كيلو غرام تبلغ 125 ل.س، ويعتمد المخيم في تأمين مادة الخبز على معتمدين، ما دفع ببعض الأهالي للعودة إلى الخبز اليدوي (التنور)».

وعلى صعيد الكهرباء، يشهد المخيم غياباً تاماً للكهرباء وعدم وجود مولدات كهربائية (أمبيرات) في المنطقة، وبالتالي يعتمد سكان المخيم على الوسائل البدائية من تشغيل للكاز للإنارة (فانوس)، وما تسببه من حرائق للخيم في حال وقوعها.

وقال مدير المكتب الإغاثي لبلدة الزربة محمود المحمد: إن «الزراعة تشكل عنصراً رئيسياً للسكان في ريف حلب الجنوبي، إلا أن العمليات العسكرية وموجات النزوح، أدت لارتفاع معدل البطالة في مناطق ريف حلب الجنوبي إلى 75 ٪، ما زاد من معاناة نازحي المخيم وعدم قدرتهم على تأمين قوت عائلتهم».

في حين أشار أبو حمود: «كنت أعمل بالزراعة، إلا أن ارتفاع تكاليفها وسوء الأحوال الجوية، وتضرر الكثير من المزروعات، دفعني إلى العزوف عنها، دون وجود أي بدائل لتأمين قوت عائلتي، كما أني لم أتلق معونات غذائية رغم تسجيل اسمي لدى عدة منظمات إغاثية».

خيرات «وهمية» تنهال على مسرّحي «الدورة 102» ومقربون من النظام يستقطبونهم للحراسة والتشبيح

بعد مضي شهر على تسريح «الدورة 102» في جيش النظام، يعاني الشبان المسـرّحون من تهميش وغياب أي مشاريع تؤمن لهم فرص عمل، أو ما يعينهم على البدء بأي مشـروع، ولاسيما أنهم بقوا في الخدمة الإلزامية لسنوات طويلة، ولم يتمكنوا خلالها من ادخار أي رأس مال.

محمد العبدالله

صورة تعبيرية لعناصر من جيش النظام أثناء خدمتهم الإلزامية | الإنترنت

وتعـرف «الدورة 102» بأنهـا أطول دورة يحتفظ بهـا النظام ضمن صفوف قواته، والتحق عناصرهـا بالخدمة الإلزامية منذ أيار من العام 2010، وكان من المفترض أن يتـم تسـريح عناصـر الـدورة بدايـة 2012، إلا أن النظـام احتفـظ بهـا لثمان سنوات.

ولا توجد أرقام دقيقـة عن تعداد عناصر الـدورة 102، وتحدثـت مصـادر عدة عن عشـرات الآلاف مـن العساكر الاحتيـاط والمجندين إلزامياً، إلا أن مـن تـم تسريحهم لم يتجاوز 15 ألف عسكري.

وظائف وميزات مصرفية وتدريبات

وعقب تسريح «الدورة 102» مطلع الشهر الماضـي، وعـد مسـؤولون فـي حكومة النظـام بتأميـن فـرص عمـل لعناصـر الـدورة، وكشـف وزيـر الدولـة لشـؤون مجلس الشـعب عبـد اللّه عبـد اللّه، عن تشـكيل لجنة حكومية لوضـع مقترحات حول منح ميزات للمسرّحين.

مـن جهتـه، قال رئيـس «غرفـة صناعة حلـب» فارس الشـهابي أن 500 شـخصاً من مسرحي الدورة 102 تقدموا لوظائف فـي القطـاع الخاص، وتـم توظيف 100 منهـم، داعيـاً الحكومة إلـى العمل على توظيف مُسـرّحي هذه الدورة في أسرع وقت ممكن.

كذلك أعلنـت «غرفة صناعة دمشـق» أن العديد من الصناعيين وأصحاب المنشـآت الصناعيـة تواصلـوا مع غرفـة الصناعة، وأبـدوا رغبتهـم بتعيين المسـرّحين في الوظائف الشـاغرة لديهم، مشـيرةً إلى أن توفيـر فرصاً للمتقدمين من العسـكريين ستأتي من خلال دورات تدريبية، لاكتساب الخبرة في المجالات التي سيُوظفون فيها.

وأبدى وزير «الأشـغال العامة والإسكان» حسـين عرنـوس، اسـتعداد الـوزارة لاسـتيعاب 9700 مـن المسـرّحين، لتدريبهـم فـي 11 مركـزاً علـى المهـن الخاصة بأعمال الإنشاءات.

بدورهـا، قالـت صحيفـة «تشـرين» إن «مصرفـي التوفير والتسـليف الشـعبي سـيقدمان العديد من الحوافـز والميزات للمسـرّحين، كمنحهـم قروضاً ميسّـرة مهنيـة أو حرفيـة لفعاليـات صغيـرة أو متوسطة سواءً كانت قائمة أو جديدة، مع منحهم حوافزاً خاصةً بمعدلات الفائدة، إذ اقترحت نسـبة تقل 2 ٪ عن النسبة التي تُطبّق على القروض نفسها التي تُمنح للمستفيدين الآخرين.

كما تضمنت التسـهيلات تخصيص نسبة 10 ٪ مـن المسـابقات التـي تعلـن عنها الحكومـة للعسـكريين المسـرَّحين من الدورة نفسـها، وإعطاءهم معدل تثقيل محدد أسوةً بذوي «الشهداء»، أو تعيينهم فـي الجهـات العامـة مباشـرةً مـن دون خضوعهم للمسـابقات، إما بعقود سنوية بحيث يتـم تثبيتهـم لاحقـاً، أو تعيينهم على أنهم عمال دائمون (أصلاء).

إلا أن موقع «هاشتاغ سيريا» الموالي، قال في تقرير لـه أنه «رغم الوعود والفرص الكثيرة التي تلقاها العناصر المسـرحين إلا أنهـم يواجهون صعوبـات عديدة، دون أن تعلـن أي جهـة عـن خطـة مركزيـة واضحة وفعالة لتأميـن مصدر رزق لائق لهم، وحمايتهم من فقر محتمل أو هجرة متوقعة»، موضحاً أن «ما سـيحصل عليه عناصـر هـذه الـدورة، هـو تعويـض لا يتجاوز 500 ألف ليرة سـورية، لا يسـاوي أكثر من إيجار منزل لسنة على الأكثر».

وأشـار الموقع إلى أن التعويـض المالي، والدعم التشغيلي والوظيفي الذي قدمته بعـض الجهات للعناصر المسـرّحين، لن يرد عنهم الفقر والحاجة، وشـدد التقرير على أن «هؤلاء الشـبان بحاجة إلى منازل ووظائف دائمة لا مؤقتة».

وقـال المحلـل العسـكري العقيـد أحمـد حمادة لـ سـوريتنا إن «النظـام، كعادته، يبـذل الوعـود الوهميـة والكاذبـة كنوع مـن التخدير، فلو كان حريصاً على أولئك الشـبان، الذين لم يبقَ منهم إلا القليل، لما أبقاهم في صفوفه لثمان سـنوات، أو على الأقـل كان يتوجب عليـه توظيفهم مباشـرةً، أو منحهـم منـازلاً كنـوع مـن المكافأة».

وكان النظـام أصـدر قـراراً فـي 2013، يقضـي بـأن كل مـن يلتحـق بالخدمـة الإلزاميـة العسـكرية خـلال الظـروف الراهنة، يتـم تعيينه عنـد انتهاء خدمته العسـكرية في إحدى الـوزارات أو الجهات العامة، لكن سـرعان مـا أوقف العمل في القرار.

تشبيح وابتزاز ومليشيات للحراسة

ويـدرك العناصر المسـرحين عـدم جدية العـروض التي تُقدم لهـم، وكذب النظام في وعوده التـي أطلقها، ما جعل بعضهم يفضلون البقاء تحت إمـرة الضباط الذين كانـوا لديهـم خلال خدمتهـم، كحراس أو مرافقيـن، الأمـر الذي يبقيهـم في موقع السلطة، ويستطيعون من خلال ذلك كسب الأموال عن طريق الرشاوي والابتزاز.

وأكـد مراسـل سـوريتنا أن كثيـر مـن العناصـر المسـرّحين من أبنـاء الغوطة الشـرقية، فضّلـوا البقاء مـع ضباطهم، كسـائقين أو مسـاعدين لهم، للبقاء في موقع السلطة، حتى أن بعضهم عادوا إلى بلداتهم في الغوطة، ومارسـوا التشـبيح علـى أقربائهـم، وقامـوا بتهديـد بعض الأشخاص بالتبليغ عنهم على أنهم كانوا ضمـن صفـوف المعارضة، فـي حال لم يدفعوا لهم مبلغاً من المال».

فـي حين قـال الصحفـي مناف السـيد إن «الوظائـف التـي تحدثـت عنهـا غرفتـي صناعـة حلـب ودمشـق، ليسـت وظائـف إدارية أو مهنية، وإنما سـيتم استخدامهم من قبـل تجار ورجال أعمـال مقربون من النظام كميليشيات تقوم بحراسة المنشآت الصناعيـة والدفـاع عنها وعـن أصحابها، بغية الاستفادة من الخبرة التي اكتسبوها خلال سنوات خدمتهم العسكرية».

مت غريباً يا بني

منى أبو طلال

يموتون جوعاً، يموتون قصفاً، وأحياناً عطشـاً، وذلاً، وحدهـم السـوريون خبـروا كل أنـواع المـوت، ذاقوه بكل النَكهـات، زارهـم أطفـالاً وشـيوخاً، رجالاً ونساءً، مرضى وأصحّاء، أغنياء وفقراء متعالين وبسطاء.

بعضهم استسلم له، وبعضهم تمرد عليـه، فـرّوا منـه، تجـاوزوا أرصفة الذل فالتحفتهم الوحدة، هكذا غرباء.

ماذا يعني أن تمـوت وحيداً في أرض لم تكـن هي مـن زرت تربتها لتضع الـورود علـى قبور مـن تحـب؟! من سـيزور قبـرك؟ مـن سـيضع الآس والجريـد عليـه؟ أي نـوع مـن التراب سيوضع على قبرك؟ وهل الموت في قبور غير قبـور الوطـن طريقنا إلى الجنة حقاً؟ هل ستدفن جسداً أم أنك ستنثر رماداً؟!

يتسـاءل كل سـوريٍ فـي وطنـه البديل، وفي وحدتـه العقيمة، يفكر في الموت مثل تفكيره في الحياة!

هل حقاً يسـتحق الميت فـي الغربة لقب شهيد؟!

أبـو علي رجل في السـتين من عمره، لم يشـأ لعمـره أن ينتهـي في الغربـة، ظل يوصـي أولاده كل يـوم «أدفنونـي فـي سـورياً» تلك كانت وصيتـه الوحيدة، لم يتمنّ شـيئاً آخر، توفي أبـو علي وعانى ما عاناه أولاده وأصدقاؤه، حتى استطاعوا نقل جثتـه إلى مدينته ديـر الزور، هناك فقـط عـرف الجميع لمـاذا أوصـى بتلك الوصية، موكب كبير شيّع جثمانه، أقرباء وغرباء، محبين ومتسامحين.

ورود ورياحيـن غطّـت قبـره، مياه رطبت ثراه، ثلاثـة أيام والناس لم يتركوا أولاده معزّيـن يقـرؤون الآيـات علـى روحـه، ويتبادلـون مـع أهلـه الحكايا، يؤنسـون وحشـة رحيلـه عنهـم، ليرجعـوا جميعـاً بالوصيـة نفسـها، نريـد أن ندفـن حيث ولدنا.

ما الذي يفعله السـوريون غيـر القادرين علـى العـودة لوطنهم؟ وما الـذي يؤنس حـزن رحيـل مـن يحبـون عنهـم وهـم وحدهـم في غربة، لا جـار ولا صديق ولا قريب لهم فيها، وإن وُجد فيبدو أن نسيان العادات أصبـح من أولويـات اندماجهم بـ «الوطن البديل»؟!

أرعـب ريتا خبـر وفاة أحد السـوريين في مدينتهـا الجديـدة بألمانيـا، فطلبـت من زميلهـا فـي (الكـورس) أن تـزور زوجـة المتوفى، وتسأل عن أحوالها، ليرسل هو الآخر زوجته معهـا وتذهبان بعد يوم من خبر الوفاة.

طرقـا البـاب مطـولاً، دون أي اسـتجابة، تقترح ريتا أن تسـأل جاراتها السـوريات عنها لتصعـق بجواب جارتيـن لها بأنهما لم يزرنها أو حتى يسـألن عنها وهما في المبنى نفسه.

ليـس الموت ما يحزن هنـا، ما يحزن حقاً المـوت وحيـداً، ما الذي شـعرت بـه تلك المـرأة وهـي تدفـن زوجهـا وحيـدٍ بلا مؤنـس لدموعها، ولا من يضـع يداً على كتفيها، ولا صديقة في ضيقتها أو ماسح لـرؤوس أطفالهـا؟! كم تمنّـت أن يكون حولها نسـاء يقرأن الآيات كما حصل في عزاء أبي علي! وربما تمنت أن تلحق به.

عادات السـوريين في أفراحهم وأحزانهم تتلاشـى كما يتلاشـى إحساسـهم بتلك المشاعر، لم يعد للفرح نكهة كما لم يعد للمـوت هيبـة، فالفرح لم يعـد كبيراً والموت يصغر يوماً بعد يوم.

مـن الـذي يتأثر أكثـر بالمـوت غربةً، الميـت أم ذووه؟ هل سـيميته أكثر إن مات وحيداً أم يميتٍ ذويه كمداً؟ وحدهم من يموتون بعيداً عمن يحبُّون يبكون الفراق مرتين، وحدهـم من يتخيلون وداعاً يليق بهم، ويمشـون متوهمين في جنازات لن تكون.

حسـرة أم محمد على ابنهـا وبكاؤها عليـه أدمى عيونهـا، فهي لـم تبكِ موتـه كمـا بكت حسـرة عـدم رؤيته وهـو يدفـن، وحسـرة رؤيـة قبـره وزيارتـه لتضع الورود عليه، وتحاكيه كمـا تفعل كل يـوم دون قبـر ودون إحساس بوجوده.

محمد الذي مات غرقاً ودفن قريباً من شـواطئ أليونـان، لا جنـازة ولا زوار لقبـره ولا شـاهدة كتب عليها اسـمه حتى، وحدها أمه من وضعتٍ له اسماً فـي خيالها حيـث تنادیـه كل يوم بهِ «مـتَ غريباً يـا بنـي»، فالغريب كل سوري مات وحيداً بعيداً عن وطنه.

اللاجئ | عمل للفنان الألماني HERAKUT

لماذا تحتاج روسيا إلى سوريا؟

تعترف وزارة الدفاع في روسيا الاتحادية بشكل رسمي أن حوالي 48 ألف عسكري شاركوا في الأعمال العسكرية على الأراضي السورية منذ أيلول 2015، وبحسب بيانات وزارة الدفاع الروسية، فقد خسرت القوات الروسية خلال عملياتها في سوريا أربع طائرات مقاتلة وأربع طائرات هليكوبتر، واعترفت رسمياً بوفاة 41 جندياً روسياً في سوريا.

نازار ستيبوفي - صحفي أوكراني

في الواقع إن الخسائر الروسية في سوريا أعلى بكثير من ذلك.
على سبيل المثال، وثّقت خسارة 19 طائرة روسية في سوريا، يشمل هذا الرقم طائرات ومروحيات استهدفتها المعارضة ودمرتها عن طريق أسلحة خفيفة ومنظومات صاروخية محمولة، فضلاً عن طائرات معطلة نتيجة عيوب فنية.
كما قتل من الأفراد أكثر بكثير من الأرقام المعلنة، وكمثال على ذلك، يمكن أن نأخذ حادثة تدمير وحدة الشركة العسكرية الخاصة الروسية «فاغنر» في فبراير الماضي في محافظة دير الزور، حيث قُتل هناك نحو 100 من المرتزقة الروس.
عدم اعتراف موسكو بخسائرها تصرف عادي ومتكرر، فروسيا تنكر بشكل قاطع مشاركة قواتها في القتال في دونباس شرق أوكرانيا، ومع ذلك لا يخفى ازدياد أعداد قبور الجنود الروس حول المدن والقرى حيث تتمركز الوحدات العسكرية هناك، وتعلن السلطات الروسية أن موت الجنود لأسباب مختلفة، كالأمراض والنوبات القلبية والحوادث المرورية، لكن ليس في حال من الأحوال «رحلة قتال» في دونباس.
وفي حادثة أخرى، أسر الجيش الأوكراني عشرات الجنود الروس، مع طاقم كامل من الوثائق العسكرية الشخصية وعلى متن مدرعات روسية، وكان جواب موسكو الجاهز «لقد ضيّعوا طريقهم»، وهذه ليس نكتة، فهكذا يعلّق الكرملين رسمياً على مثل هذه الأحداث.
أما في سوريا، فتعترف روسيا بتواجد جنودها وأسلحتها، وتقول إن أحد الأسباب الرئيسية لتدخلها العسكري هو «الحصول على الخبرة القتالية واختبار الأسلحة الجديدة»، وأعلن وزير الدفاع الروسي سيرجي شويجو، إن روسيا قامت باختبار 210 أنواع من الأسلحة الجديدة في سوريا، ووفقاً للوزير شويجو، فإنه يجب «إدماج التجربة السورية بسرعة في نظام التدريب القتالي الروسي».
لكن ما هي التجربة التي حصل عليها الروس في سوريا؟، هل هي خبرة تدمير المدارس والمستشفيات في ظل غياب أنظمة الدفاع الجوي؟، وهل نسمي إطلاق النار واختبار أسلحة جديدة في ميدان التجربة على أهداف غير محمية بالخبرة القتالية؟، أم أن اكتساب الخبرة واختبار الأسلحة مهمة تكتيكية لها استراتيجيتها؟

انسجام تعدد الأصوات

في أيار الماضي، نشرت صحيفة «موسكوفسكي كومسوموليتس» اليومية الروسية، تقريراً مطولاً بعنوان «روسيا في الشرق الأوسط: انسجام تعدد الأصوات»(*)، شارك فيه عدد من المستشرقين الرواد والمؤلفين الروس في «معهد الدراسات الشرقية» في «أكاديمية العلوم الروسية»، منهم فيتالي ناومكين، المدير العلمي للمعهد، وإيرينا زفيهيلسكيا، كبيرة الباحثين في المعهد وفاسيلي كوزنيتسوف، مدير مركز الدراسات العربية والإسلامية.
وفي سياق الحديث عن الأوضاع في سوريا، يشير معدو التقرير إلى أنه رغم وجود عدد من النتائج الإيجابية التي تحققت نتيجة الهزيمة العسكرية لـ «تنظيم الدولة الإسلامية»، إلا أن الوضع لا يزال غير مستقر وبعيد عن الحل.
ويقول التقرير «إن ميزان القوى الحالي يؤدي إلى تحديات ومخاطر جديدة، وقد يهدد تغيير ميزان القوى، بأن يصبح عاملاً مثبطاً لجزء من المعارضة التي تمتنع من المشاركة في المفاوضات، في ظل غياب موقف موثوق وقوي للمساومة، وفي الوقت نفسه يمكن أن يعتمد نظام الأسد على النصر العسكري، أكثر من اعتماده على ما يمكن أن يحققه نتيجة المفاوضات».
وبحسب التقرير، فإن تعقيد الوضع السوري ليس فقط بسبب عدم رغبة، أو عدم قدرة، اللاعبين المحليين في قبول التنازلات، ولكن الحقيقة أن الحرب السورية تتشابك فيها مصالح اللاعبين الأجانب على المستوى العالمي والإقليمي، الأمر الذي يخلق عقبات إضافية وصراعات تقف في وجه التسوية السياسية.
إلا أن التقرير يشير بوضوح تام أن الهدف الروسي الأول في سوريا هو استخدام الصراع لاستعادة الحوار الروسي مع الغرب، والذي كان قد توقف فعلياً بعد العدوان الروسي على أوكرانيا، يقول التقرير «بشكل عام، ما تم تنفيذه في سوريا لا يتعدى تنسيقاً بين روسيا والغرب، لمنع وقوع اشتباكات بين القوى العسكرية وتبادل المعلومات، وعلى خلفية تدهور العلاقات الروسية في الساحة العالمية، ساعد الصراع السوري في تخفيف التوتر، ولكنه في الوقت نفسه كان محركاً لخلافات أخرى».

لا يخفي مستشرقو الإعلام الروسي وأساتذة الجامعات الحكومية الروسية أن موسكو تستخدم سوريا كورقة مساومة في الحرب ضد الغرب، وبمجرد حصولها على صيغة الاتفاق الذي يناسب مصالحها، فإنها، بسهولة ودون تردد، ستتنازل عن كل شركائها في الجريمة السورية.

ماذا ربحنا في سوريا؟

في مقال آخر، نشرته وكالة أنباء روسيا «ريا نوفوستي»، تحت عنوان «ماذا ربحنا في سوريا؟»(**)، اعتبر أستاذ العلوم السياسية الشهير في الجامعة المالية التابعة للحكومة الاتحادية، جيفورج ميرزايان، أن الأهداف الرئيسية الثلاثة للتدخل الروسي في سوريا قد آتت أكلها، وبدأت روسيا بالفعل تجني أرباحها، يقول ميرزايان «نحن نتحدث عن مكافحة جماعات إرهابية دولية (داعش)، وإنقاذ الدولة السورية (العلمانية)، وحماية روسيا نفسها (الكثير من مسلحي الجماعات الإرهابية هم مواطنين روس)».
هنا، ينقل ميرزايان حقيقة الموقف الرسمي للكرملين، وهو بالتأكيد لا يعكس الحقيقة، إذ شهد العالم بأسره كيف قصفت الطائرات الروسية للمدنيين في مناطق المعارضة السورية، وليس فقط مواقع «داعش»، وموسكو كانت تنقذ حليفها بشار الأسد، وليس علمانية سوريا، ولهذا السبب تحديداً أرسلت مواطنيها إلى سوريا.
إلا أن ميرزايان، وفي ختام تقريره، يحدد بوضوح الهدف الحقيقي لروسيا في سوريا، يقول «ما لم يحدث هو وضع أجندة بنّاءة للعلاقات الروسية الأمريكية»، الأمر الذي اعتُبر دعوة للولايات المتحدة للتفاوض على نظام عالمي جديد، ليس أحادي القطب، ويؤكد الباحث «نعم، هذا هو بالضبط سبب مشاركة موسكو في الأزمة السورية، ومع ذلك فإن واشنطن لم تقدّر العرض الروسي، وتواصل اتباع مسار المواجهة مع روسيا الاتحادية».
لا يخفي مستشرقو الإعلام الروسي وأساتذة الجامعات الحكومية الروسية أن موسكو تستخدم سوريا كورقة مساومة في الحرب ضد الغرب، وبمجرد حصولها على صيغة الاتفاق الذي يناسب مصالحها، فإنها، بسهولة ودون تردد، ستتنازل عن كل شركائها في الجريمة السورية.

أحد الحواجز التي تتبع القوات الروسية في مدينة دمشق | رويترز

الاحتفاظ بحق الردح

تركت لك كل شيء!

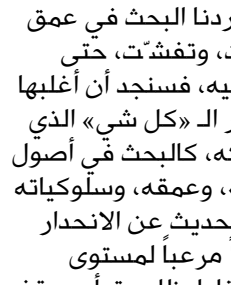

فادي جومر

«هلق تركت كل شي ولحقت هالقصة؟!»
تبدو هذه العبارة نمطاً مطوّراً من الحصار الفكري، على ما فيها من غموض وماورائيّة طلسمية، فلا أحد يعرف ما هو بالضبط الـ « كل شي» الذي تركته. ولا لماذا تعتبر القصة «التي لحقتها» دوناً عن كل قصص الدنيا خارج الـ «كل شي» المسموح بلحاقه، أو حتى لمَ لا يحق لي اختيار ما أريد لألحقه؟
لا أشكُّ أن الظرف العام القاهر، والمحبط، قد يفرض أولويات في التفكير والطرح، ولكنّ هذا الظرف الذي طال كثيراً، وانعدام أي أفق ظاهر لأي حل، وكثرة الباحثين والمتحدِّثين واللاحقين لـ « كل شي»، تترك فسحة لا بأس بها لمن يريد التفكير أو الحديث بقصص قد تبدو ترفيّة.
ترفيّة؟
في حقيقة الأمر، إذا أردنا البحث في عمق المشاكل التي تراكمت، وتفشّت، حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه، فسنجد أن أغلبها يعتبر اليوم خارج إطار الـ «كل شي» الذي يتوجب علينا عدم تركه، كالبحث في أصول التطرف «كلّ تطرّف»، وعمقه، وسلوكياته الممهدة لظهوره، أو الحديث عن الانحدار الفني باعتباره مؤشراً مرعباً لمستوى الوعي الجمعي، أو التقاط ظاهرة، أو موقف ما، قد يبدو عابراً، والبحث في دلالاته وخلفياته، إذ إن من المتفق عليه بين أتباع مدرسة التحليل النفسي على الأقل أنْ لا سلوك بشرياً دون دوافع، وأنّ كل تصرف له دلالاته.
يبدو أن المأساة السورية، والحصار الذي يفرضه النظام، ومن خلفه معظم حكومات العالم، يزداد إطباقاً حتى على أنفاس السوري، فقد اختُرعت قوالب شبه حصرية لكل ما يحقُّ للسوري قوله وفعله والتفكير فيه، وأي تنفسّ خارج إطار المأساة والموت والركام، أو الأفكار المسببة أو المقاومة لهذه القضايا، هو ترفٌ أو استخفاف بالضحايا، إن لم يكن سبباً كافياً لاتهام المتنفّس بخيانة الثورة.
التجربة السورية مع «القضايا» ذات الأولوية، تجربة مريرة، عاشها الشعب السوري عقوداً وهو يرى أن القضية الفلسطينية، والجولان ضمناً، وعِداء إسرائيل، هي الأولوية القصوى التي تأتي أيّة قضية أخرى بعدها في المرتبة المئة. لا قضية ثانية أو ثالثة أو حتى سبعين، فكل ما فعله السوريون طوال عقود، هو التركيز على وهم القضية الأولى، وما أقصده بالوهم هنا، هو وهم الترتيب والأولويات المطلقة، ولعلّ أمرَّ ما فيها أننا نعيد النمط ذاته من المحاكمة والقوالب، مع تغيّر القضايا، دون أن نعي أنّ هذه الأولويات المفترضة أدّت إلى إهمال لقضايا تفصيليّة قد تبدوا صغيرة عابرة، لكنّ إهمالها سيؤدّي بنا إلى تكرار الأخطاء ذاتها، وغالباً سنصل إلى النتائج نفسها.
هل يعتبر ترفاً الحديث عن حقوق الطفل في الاختيار الحر، لأن الموت يحاصرنا؟
أليس هذا مطابقاً – حدّ الرعب – اعتبار الحديث عن حقوق الطفل في الاختيار الحر ترفاً لأن إسرائيل تحتلنا؟
هل هو دليل تفاهة وفراغ البحث في أحداث التاريخ، وإعادة قراءته، بل ومحاولة إعادة كتابته، لأننا نواجه معركة وجود معاصرة؟
ألم يكن كلّ بحثٍ أو قصيدةٍ خارج إطار الحرب مع العدو، دليل تفاهةٍ وفراغ؟
كم يبدو هذا التكرار مرعباً؟! وكم يبشّر بتكرار الخراب؟!
كيف يمكن أن تواجه سؤالاً ببلادة «هلق تركت كل شي ولحقت هالقصة؟» سوى بالقول: «تركت لك كل شي.. كل شي.. معلش تخليلي بس هالقصة؟»

هواوي P20 Pro أفضل هاتف ذكي لعام 2018

سوريتنا برس

أعلنت هواوي Huawei عن فوز هاتفها P20 Pro بجائـزة «أفضل هاتف ذكي لعـام 2018»، والتـي تقدمها الرابطة الأوروبيـة لتقييم ومراجعـة الأجهزة الإلكترونية.

ويتـم منـح الجوائز من قبـل الرابطة لأفضل المنتجات الإلكترونية المتاحة في الأسـواق الأوروبية بعـد اختيارها مـن قبـل مراجعيـن ومتخصصـي التكنولوجيا مـن مختلف أنحاء العالم، وقد شهدت فعاليات نسخة 2018 لهذا الحـدث تصويت أكثر مـن 100 مراجع ومتخصـص تكنولوجـي للمنتجـات المُفضلة بالنسـبة لهم مـن بين 42 فئة للأجهـزة والمعـدات الإلكترونية، متضمنـة الهواتف الذكيـة، والأجهزة التكنولوجية القابلة للارتداء ومكونات الحاسب الآلي.

ويتميـز هاتف هـواوي P20 Pro بأنه أول هاتـف ذكـي يأتي مـزوداً بثلاثة كاميـرات خلفيـة وبمعالـج للـذكاء الاصطناعـي AI، والذي يوفـر تجربة تصوير فوتوغرافي احترافية.

ويعمـل نظـام الكاميـرات الذكي في الهاتـف علـى إنتاج صور ليليـة رائعة وبدقـة وضـوح عالية، كمـا أن الهاتف يدعم خاصيـة التقريب الهجينة حتّى 5 أضعـاف، وحتـى 10 أضعـاف مـن خاصية التقريب الرقمي.

كما يتيمز الهاتف بشاشـة 6.1 بوصة AMOLED تدعم اللمس.

كما يتيمز الهاتف ببنية قوية، ومقاوم للماء والغبار لمسـافة تصل إلي 1 متر و لمدة 30 دقيقة، ويزن 180 غراماً.

وحقـق هاتـف هـواوي P20 Pro أعلـى النتائـج فـي اختبـارات منصة DxOMark.com، الموقـع الالكتروني المتخصـص فـي اختبـار كاميـرات الهواتـف الذكيـة، حيث بلغـت النتائج مجموع مميز بقدر 109 درجات، و114 نقطـة لجـودة الصـور، و98 نقطـة لجودة مقاطع الفيديو.

كراكيش كراكيش كراكيش كراكيش كراكيش كراكيش كراكيش كراكيش

حلول العدد السابق

1	9	5	7	4	2	3	8	6
2	8	7	1	3	6	5	4	9
4	6	3	5	9	8	7	2	1
8	1	2	3	5	4	9	6	7
5	3	9	6	2	7	4	1	8
6	7	4	8	1	9	2	5	3
7	2	1	9	8	5	6	3	4
3	4	6	2	7	1	8	9	5
9	5	8	4	6	3	1	7	2

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
1		ت	ا	ر	ا	ق	ع			
2	ا		س				ش	ا	م	ق
3	س		ت	و	ب	ا	ت		ك	
4	ط	ر	ق		ن		ا		د	س
5	ن		ل	ب	ط		ر		و	
6	ب		ا		ا			ح	س	م
7	و		ل	ي	ل	ع		ر		ع
8	ل	س		ا		ت		ب	ن	ا
9		ف	ا	ف	س	ا				ر
10		ح		ع		ل	ف	ا	ل	ف

الكلمات المتقاطعة

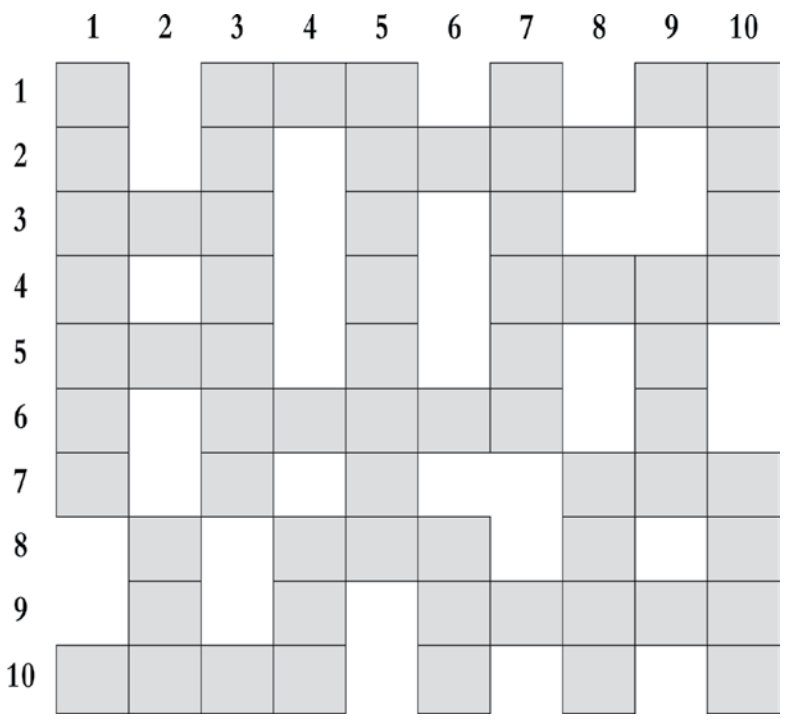

عامودي:

1 - بطل كأس العالم 2010.
2 - الشهباء.
3 - أيقونة النضال في جنوب إفريقيا.
4 - فاز.
5 - فيلسـوف عربي شـرح مؤلفات أرسطو.
6 - نوع.
7 - مدينة أثرية سورية شمال حماة.
8 - يأخذه النحل من الأزهار.
9 - من الثديات.
10 - مثيـر وغيـر متوقـع / حبـوب القمح بعد جرشها.

أفقي:

1 - صفار البيض / ذنب وخطيئة.
2 - ضعف وغياب.
3 - قرابة وصلة.
4 - فاكهة صيفية، معكوسة.
5 - يشتاق.
6 - أختار بين شيئين.
7 - أسمعه كلاماً يحبه.
8 - مـادة كيميائيـة تحتـوي علـى الكالسيوم.
9 - فوران بقوة الحرارة.
10 - مرض معدٍ يصيب الأطفال.

سودوكو

		8	1				6	
4		9	3		2	1		8
5				4				7
8			6			2	1	
		5	2	8		7		
	9	6		7				5
7				9				3
6		4	7		3	5		2
	5				6	4		

الهـدف مـن اللعبة وضـع الأرقام مـن 1 إلى 9 في الخانـات الخالية (رقـم واحد في كل خانـة) وذلك باسـتخدام الرقم مـرة واحدة في كل سطر وفي كل عمود وفي كل منطقة مكونة من 9 خانات.

ألمانيا ليست الأولى

التاريخ يقسو على حاملي اللقب ويُقصيهم مبكراً من كأس العالم

سوريتنا برس

شهدت بطولة كأس العالم في روسيا مفاجأة مدوية، بعد إقصاء حاملة اللقب ألمانيا مبكراً من الدور الأول، رغم أن الترشيحات كانت تصب في مصلحتها للاحتفاظ باللقب، لتكون ألمانيا واحدةً بين العديد من حاملي اللقب على مدار تاريخ كأس العالم، والذين خرجوا مبكراً في النسخة التالية.

خرجت ألمانيا من كأس العالم 2018 بعد حلولها في المركز الأخير بثلاث نقاط، عقب تلقيها خسارتين وتحقيقها فوز وحيد، بينما تصدّرت السويد المجموعة بست نقاط، وجاءت المكسيك ثانياً بست نقاط أيضاً، في حين كانت كوريا الجنوبية في المركز الثالث بثلاث نقاط.

وكانت ألمانيا حققت لقب كأس العالم 2014 بعد فوزها على الأرجنتين في المباراة النهائية بهدف نظيف، حيث قدم «المانشافت» في تلك البطولة أداءً مميزاً، وسحقت البرازيل في الدور نصف النهائي بسبعة أهداف نظيفة في فضيحة تاريخية، إلا أن كل ذلك المستوى القوي لم يشفع لألمانيا في البطولة الحالية التي ودعتها من الدور الأول.

وشهد تاريخ كرة القدم خروج العديد من أبطال العالم الذين حققوا اللقب، لكنهم لم يستطيعوا الاحتفاظ بلقبهم أو على الأقل الوصول إلى أدوار متقدمة، وإنما خرجوا بشكل مذل من الدور الأول، ونستعرض فيما يلي قائمة تلك المنتخبات:

أوروجواي 1934

بعد أن حققت الأوروجواي أول لقب في تاريخ كأس العالم عام 1930، رفضت حاملة اللقب المشاركة في كأس العالم عام 1934، بسبب رفض عدد من دول أوروبا المشاركة في المونديال الأول الذي استضافته عام 1930.

إيطاليا 1950

حققت إيطاليا لقب كأس العالم عام 1938، وبعد توقف البطولة 12 عاماً بسبب الحرب العالمية الثانية، عادت إيطاليا لتشارك في النسخة التالية عام 1950، وخسرت في الدور الأول مع السويد 3-2، لكنها عادت وهزمت باراجواي 2-0، إلا أنها ودعت الدور الأول بنقطتين.

البرازيل 1966

دخلت البرازيل مونديال 1966 متسلحةً بلقبها الذي حققته في النسخة السابقة، وفاز «السيليساو» 2-0 على بلغاريا، قبل أن يخسر 3-1 من المجر، وبنفس النتيجة من البرتغال ليخرج مبكراً من المسابقة.

فرنسا 2002

بعد تحقيق فرنسا إنجازاً تاريخياً بحصدها اللقب لأول مرة في تاريخها عام 1998، تعرض أبطال العالم لخسارة مذلة في افتتاح البطولة أمام السنغال في كأس العالم 2002 في كوريا الجنوبية واليابان.

وفي المباراة التالية تعادلت فرنسا بدون أهداف مع أوروجواي، ومن ثم تلقت خسارة موجعة بثنائية من الدنمارك في ختام دور المجموعات، لتودع البطولة في أسوأ مسيرة لحامل لقب في المونديال، بعد إسبانيا في 2014.

إيطاليا 2010

في كأس العالم 2010 بجنوب افريقيا، تعرضت إيطاليا لانتكاسة قوية، رغم تحقيقها لقب كأس العالم في 2006على حساب فرنسا.

وتذيلت إيطاليا مجموعتها بعد أن حققت نقطتين من التعادل في أول مباراتين 1-1 مع باراجواي ونيوزلندا، ثم خسرت 3-2 من سلوفاكيا لتودع البطولة من الدور الأول.

إسبانيا 2014

بعدما تسيّدت إسبانيا أوروبا والعالم عقب تحقيقها لقبي يورو 2008، و2012، وكأس العالم عام 2010، تلقى «الماتدور» ضربة موجعة بالخروج من كأس العالم 2014، في أسوأ مشاركة لحامل اللقب بتاريخ كأس العالم.

وتلقت إسبانيا خسارةً كبيرةً في أول مواجهة لها في مونديال البرازيل، حيث هزمتها هولندا بخمسة أهداف لهدف وحيد، في مباراة شهدت تألق الثنائي روبين فان بيرسي وآرين روبين.

وفي اللقاء الثاني ودعت إسبانيا البطولة بعد تلقيها خسارةً أخرى بنتيجة 2-0 أمام تشيلي، بينما فازت في مباراة تحصيل حاصل على أستراليا بثلاثية نظيفة.

منتخبات احتفظت باللقب

كانت إيطاليا أول منتخب يحتفظ بلقب كأس العالم، فبعد أن حققت اللقب عام 1934 عقب فوزها في النهائي على تشيكوسلوفاكيا 2-1، تمكن «الآزوري» من الاحتفاظ بلقبه في النسخة التالية 1938.

وفازت ايطاليا 2-1 على النرويج، و3-1 على فرنسا، وهزمت البرازيل 2-1 في نصف النهائي، ومن ثم سحقت المجر 4-2 في النهائي لتحقق اللقب للمرة الثانية على التوالي.

وتمكنت البرازيل في بطولة 1962 من الاحتفاظ بلقبها، حيث فازت 2-0 على المكسيك وتعادلت مع تشيكسلوفاكيا 0-0، ثم فازت 2-1 على إسبانيا، وفي الدور الثاني هزمت إنجلترا 3-1 ثم سحقت المنظم تشيلي 4-2، قبل أن تتوج على حساب تشيكسلوفاكيا بثلاثة أهداف مقابل هدف.

وكانت البرازيل حققت اللقب في 1958، لتكون ثاني منتخب بعد ايطاليا يحتفظ باللقب، ومنذ ذلك الحين لم يتمكن أي منتخب حتى الآن في كل بطولات كأس العالم من الاحتفاظ باللقب.

أكثر الفائزين بكأس العالم

شهدت بطولة كأس العالم منذ إطلاقها عام 1930 حتى الآن عشرين بطولة، ويعتبر المنتخب البرازيلي أكثر الفائزين بكأس العالم، بواقع 5 مرات، في أعوام 2002 و1994 و1970 و1962 و1958، بينما تأتي إيطاليا ثانياً بواقع 4 مرات، في أعوام 2006 و1982 و1938 و1934.

كما حققت ألمانيا البطولة 4 مرات في أعوام 2014 و1990 و1974 و1954، والأرجنتين مرتين في عامي 1986 و1978، والأورغواي مرتين في 1950 و1930، في حين حققت إنجلترا اللقب مرة واحدة في عام 1966، ومثلها إسبانيا في عام 2010، وفرنسا لقب واحد في 1998.

وفي المقابل، حققت ستة من المنتخبات السابقة لقب كأس العالم على أرضها ووسط جماهيرها، وكان أولها أورغواي التي استضافت أولى نسخ المونديال عام 1930، ونجحت في التتويج بلقبها بعد الفوز على الأرجنتين في النهائي بأربعة أهداف نظيفة.

السيناريو تكرر بتتويج الدولة المستضيفة باللقب عام 1934، عندما انتزعت إيطاليا كأس البطولة بالفوز على تشيكوسلوفاكيا في النهائي بهدفين مقابل هدف، وعادت البطولة لأصحاب الديار في مونديال 1966، عندما توّجت إنجلترا باللقب بعد الفوز في النهائي على ألمانيا 4-2.

كما تمكنت ألمانيا من رسم البسمة على وجوه جماهيرها بالفوز بلقب مونديال 1974، الذي أقيم على أرضها بعد التغلب في النهائي على هولندا بهدفين لهدف، وفي مونديال 1998 انتزعت فرنسا البطولة على أرضها بالفوز في النهائي على البرازيل بثلاثية نظيفة.

ركلة حرة

تقنية «الفار» أم العار؟!

هاني العبدالله

لم يُخطئ رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم سابقاً جوزيف بلاتر حين أكد أن تقنية الفيديو أو المعروفة بـ «الفار»، ستُفقد كرة القدم طعمها، لا بل أن الأخطاء التي نجمت عن استخدام تقنية «الفار»، والتي تسبّبت بخسارة أو إقصاء بعض المنتخبات، جعلت الأصح تسميتها بـ «تقنية العار».

مع إعلان الفيفا اعتماد تقنية «الفار» في كأس العالم، تفاءل الجميع بمشاهدة كرة قدم نزيهة خالية من الأخطاء والظلم التحكيمي، إلا أنه مع بدء استخدامها في مباريات كأس العالم، تبين أن سلبياتها كانت أكثر من إيجابياتها، بعدما تسببت بخسارة منتخبات والانحياز لأخرى.

ويبدو أن الأزمة ليست في تطبيق تقنية الفيديو، بل في أن الحكام التي تتخذ القرار النهائي، دائماً ما تفكر في الحسابات، وتخشى من غضب الكبار، بينما لا مانع لديها من ظلم المنتخبات الأقل مستوى، وبالتالي باتت تقنية «الفار» لإنقاذ الكبار وقهر الصغار.

المنتخب المغربي كان أكثر المتضررين من تقنية الفيديو، التي اتهمها «أسود الأطلس» بأنها أحد الأسباب الرئيسية في توديعهم لكأس العالم، فلم تُستخدم لصالحهم أمام البرتغال واستُخدمت ضدهم في مباراة إسبانيا.

وفي تأكيد على وقوف تقنية «الفار» مع الكبار، شهدت مباراة نيجيريا والأرجنتين انحياز الحكام بشكل واضح لزملاء ميسي، بعدما رفض الحكم احتساب ركلة جزاء ثانية لمنتخب نيجيريا، بعدما لمست الكرة يد مدافع الأرجنتين داخل منطقة الجزاء.

وباحتجاج لاعبي نيجيريا، لجأ الحكم إلى الفيديو عبر الاتصال بغرفة الكونترول التي يتواجد فيها حكام لتقييم الأخطاء عبر مشاهدة الفيديو وإعطاء القرار للحكم الرئيسي، إلا أن الحكام لم يتجرؤوا على إعطاء قرار بمنح ركلة جزاء لنيجيريا، كانت ستكون كفيلة لو دخلت المرمى بإقصاء الأرجنتين، وطلبوا مع الحكم الرئيسي القدوم لمشاهدة الفيديو بنفسه وتحمّل مسؤولية اتخاذ القرار.

وبالفعل، ذهب الحكم لإحدى الكاميرات، وشاهد لقطة لمس اللاعب الأرجنتيني الكرة بيده، لكنه أعلن عدم وجود ركلة جزاء، ما أعطى الأرجنتين الأمل، وتمكنوا بعد دقائق من تسجيل هدف الفوز الذي ساهم بتأهلهم إلى الدور الثاني، وإقصاء نيجيريا التي تعرضت لظلم واضح.

كذلك شهدت مباراة إيران والبرتغال انحياز الحكم لمنتخب الأخيرة الذي يلعب فيه النجم كريستيانو رونالدو، والذي طلب من الحكم الرجوع إلى تقنية «الفار» عند تعرضه لعرقلة داخل منطقة الجزاء، فقام الحكم بالعودة واحتسب له ضربة جزاء، وبنفس الوقت كان للمنتخب الإيراني ضربة جزاء، وطلب اللاعبون من الحكم الرجوع لتقنية «الفار» للتأكد منها لكنه رفض ذلك.

كما أن حكم اللقاء تغاضى عن طرد رونالدو، بعدما ضرب أحد لاعبي إيران بمرفق الذراع، رغم مراجعة اللعبة من خلال تقنية «الفيديو».

مباراة سويسرا والبرازيل شهدت أيضاً احتجاجات قوية للاعبي «السيليساو»، بعد تسجيل هدف تعادل سويسري مصحوباً بخطأ، حيث طالبوا الحكم بالعودة لتقنية «الفار» لكنه رفض، ليخرج الاتحاد البرازيلي فيما بعد ببلاغ ناري اتهم فيه الحكام بمحاباة المنتخب السويسري، الذي ينتمي له رئيس الفيفا جيوفاني انفانتينو.

ومن خلال الأخطاء الكثيرة التي تسببت بها تقنية «الفار»، فإن «الفيفا» مطالب بالتدخل لتعديل وضعية استخدام تقنية الفيديو، والتي مُنح الحكم سلطة اللجوء إليها أو لا وفقاً لتقديراته للأخطاء على أرضية الملعب، وهو أمر به بعض العيوب نظراً لأن تقديرات الحكم قد تكون خاطئة أو تحمل بعض الانحياز.

«أحمد ونورا» تفوق جديد في الجامعات التركية يعكس إبداع السوريين في بلاد اللجوء

تكريم الطالب أحمد نعناعة في جامعة غازي عنتاب

سوريتنا برس

واصل الطلبة السوريون تفوقهم في الجامعات التركية، وحقق الطالبان أحمد نعناعة ونورا بريمو المرتبة الأولى في اختصاصهما في كل من جامعتي غازي عينتاب وكاراكلي في تركيا، لتضاف إلى تفوق الطلاب السوريين وإبداعهم في بلاد اللجوء.

وحصد الطالب أحمد نعناعة المركز الأول في كلية الطب بجامعة غازي عينتاب، بينما أحرزت الطالبة نورا بريمو المرتبة الأولى في جامعة كاراكلي في ولاية أنقرة باختصاص الهندسة الحيوية.

وقال أحمد نعناعة لـ سوريتنا: «الوصول إلى هذه المرحلة لم يكن بالأمر الهيّن إطلاقاً، ويتطلب ذلك عمل دؤوب ليلاً ونهاراً»، وشكر أحمد الدعم المعنوي والمادي من قبل أهله، الذين وقوفوا بجانبه طوال فترة الدراسة، ليستطيع الوصول إلى هذه المرحلة من التفوق والنجاح.

بدورها قالت نورا بريمو: إن «العائق الأكبر كان إتقان اللغة التركية، لكن استطعت عن طريق التكرار تجاوز هذه المشكلة، إضافةً إلى أن صغر سني كان دائماً يخلق حاجزاً كبيراً بيني وبين زملائي الأتراك في الجامعة، بسبب اختلاف طريقة التفكير، إضافةً لكوني طالبةً أجنبيةً بالنسبة لهم».

أحمد نعناعة من محافظة حلب من مواليد 1993، وقدم إلى تركيا في العام الدراسي 2010 - 2011، في حين أن نورا من مواليد محافظة اللاذقية 1997، ولجأت إلى تركيا في بداية الثورة، ومنذ وصولهما إلى تركيا بدأ كلاهما رحلته في إكمال الدراسة واكتساب العلم في الجامعات التركية.

ولم يكن أحمد ونورا الطالبَين السوريين الوحيدَين اللّذَين تفوقا في الجامعات التركية، بل سبقهم في ذلك عدة أشخاص، حيث تمكن الطالب السوري حسين نجار من التخرّج من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة «7 كانون الأول» بولاية كيليس، وإحراز المرتبة الأولى بمعدّل 97 ٪ للسنة الدراسية 2016 – 2017.

كما حاز معتصم عبد اللطيف، على المرتبة الأولى في قسم الحواسيب والمعلوماتية في جامعة «سكاريا» عام 2016، وشمل تفوقه حتى في مادة الأدب التركي، متجاوزاً زملائه الأتراك، وحصل كذلك الطالب محمد زمزم، خريج هندسة «الميكاترونكس» بجامعة «يلدز» التقنية في إسطنبول، على المرتبة الأولى عام 2017.

وبلغ عدد الطلاب السوريين في الجامعات التركية في إحصائية العام الدراسي الماضي، 15 ألف طالباً وطالبة موزعين في الجامعات ضمن 81 ولاية تركية، بينهم ألفي طالب في الجامعات الخاصة، وذلك وفق ما ذكر مجلس التعليم العالي في الحكومة التركية.

كنا عايشين

مشكلة السوريين الحقيقية

قتيبة ياسين

لو قال لي أحدهم عندما كنا نتظاهر بداية الثورة عام 2011 إن النظام سيضربكم بالطائرات والعالم سيتفرج ويمنع عنكم المضادات الأرضية، وسيرشكم بالسلاح الكيماوي والعالم سيعينه رئيساً لمؤتمر نزع السلاح الكيماوي، وسيهجّركم ويشردكم والعالم سيمنعكم من الهرب ويغلق حدوده بوجهكم، بل ويعمل على إعادة من هرب منكم، وسيمارس عليكم شتى أنواع الإرهاب، والعالم سيصفكم بالإرهابيين بل ويدعمه في محاربة الإرهاب المتمثل بكم، لو قالها لي أحدهم حينها لوصفته بالمجنون.

فتخيل عزيزي القارئ حجم الجنون الذي يعيشه اليوم هذا العالم!

لا يوجد كلمات في معجم اللغة تستطيع أن تصف سوء المرحلة التي يمر بها السوريون، فمن منكم كان يتخيل أن تعلن الأردن صراحة على لسان رئيس وزرائها بأنها لن تستقبل أي لاجئ سوري على حدودها! في الوقت الذي يتعرض فيه السوريون في درعا جنوب سوريا إلى أعتى أنواع القصف بحمم طائرات الأسد وروسيا، التصريح الذي لم تستطع إسرائيل في أشد مراحل صفاقتها أن تأتي بمثله.

توجه المدنيون السوريون في درعا إلى حدود الأردن رغم تصريحه بأنه لن يُدخلهم، ولم يتوجهوا إلى إسرائيل التي تستميلهم كل مرة بإدخال مساعدات وخيم ودواء، محاولة بشكل أو بآخر دفعهم لحدودها، لكنهم رغم الكرب والضيق فضلوا أبواب الأخوة المغلقة على أبواب العدو المفتوحة، موقف يسطّر بماء الذهب في تاريخ أهل درعا.

هنا بدأ جنود الجيش الأردني بإطلاق النار في الهواء لمنعهم من التقدم فباتوا في العراء، آلاف مؤلفة تحت الشمس من الأطفال والنساء وكبار السن ولا يوجد هناك شجرة واحدة يظلون أطفالهم تحت ظلها، صحراء قاحلة لا ماء فيها ولا زرع ولا نفط ليطمع به، لا شيء فيها إلا بعدها عن براميل الأسد.

وهنا لم يتوانَ الشعب الأردني في الضفة الأخرى من الحدود عن التحرك، فهم وإن خرجوا منذ أيام مظاهرات بسبب الفقر وغلاء المعيشة، إلا أنهم وقفوا بوجه حكومتهم مطالبين بفتح الحدود رافعين شعار «افتحوا الحدود منقسم الرغيف بالنص».

ولما تقاعست حكومتهم عن فتحها قالوا لها «لا تفتحوا الحدود نحن ذاهبون لهم»، وبالفعل كان فعلهم مطابق لقولهم، مساعدات جمعوها من بيوتهم تقاسموا فيها قليلهم مع إخوتهم، فكان موقف آخر يسجل بماء الذهب لأهالي المنطقة الجنوبية، فهي وإن رسمت سايكس بيكو حدودها الوهمية بينها، إلا أن الملمّات أظهرت أن المعدن واحد.

وللإنصاف، فإن مشكلتنا الحقيقية ليست بإغلاق الحدود مع الأردن، وهي التي لم يكن لها دور في فتحها بداية الثورة حتى يكن لها دور في إغلاقها اليوم.

مشكلة السوريين الحقيقة هي مع «السبونسر» الراعي الرسمي، مع بريطانيا وأمريكا وأوروبا، فالذي أمر بغلق الحدود الأردنية بوجه السوريين، هو ذاته الذي أمر ومول بناء الجدار التركي على الحدود السورية، وهو ذاته الذي أغلق طريق أزمير اليونان، وهو ذاته من أعطى الضوء الأخضر لبوتين والأسد.

مشكلة السوريين الحقيقية هي أنهم سبحوا عكس التيار، أنهم أرادوا تغيير قدرهم الذي وضعته لهم تلك الدول بأن يكونوا عبيداً في مزرعة الأسد، رعايا في دولة دكتاتورية لا مواطنين أحرار في دولة مواطنة، مشكلة السوريين الحقيقية هي أنهم قاموا بثورة حقيقية.